جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي

إعداد الطالب
علاء عبدالحفيظ مسلم المجالي

إشراف الأستاذ الدكتور
عباطة التوايهة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
فـــي علم الجريمة / قسم علم الاجتمــــــاع

جامعة مؤتة، 2011م

السيرة الذاتية

الاسم: علاء عبد الحفيظ مسلم المجالي.

الكلية: العلوم الاجتماعية.

التخصص: علم الجريمة.

رقم الهاتف: 0795324595

الإهداء

إلى من زرع الأمل في طريق طموحاتي إلى من أمدني بقوته وأعطاني عزيمته إلى من هداني للطريق الصحيح إلى والدي العزيز أمد الله في عمره.

إلى نبض الحياة وشمعتها المضيئة إلى نبع الحنان إلى التي ما فتــأت تغمرنـــي بدعواتها إلى أمي الحبيبة أمد الله في عمرها.

إلى صاحبة الحلم الكبير إلى من تحملت عني الكثير الكثير إلى من كانت عونـــا لي لتحقيق المزيد إلى زوجتي العزيزة.

إلى سندي وسر قوتي إلى عصب حياتي أخواني وأخواتي الأعزاء

إلى من اعتبرهم نبراساً للطموح الذي أرنو إليه إلى أعمامي الأعزاء.

إلى قادة الرأي والحكمة إلى أساتذتي الذين لم يبخلوا علينا من بحر علمهم.

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

علاء عبد الحفيظ المجالي

الشكر والتقدير

يطيب لي في هذا المقام أن أقدم شكري وعرفاني وتقديري لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عباطة التوايهة الذي منحني جُلَّ وقته وجهده طوال فتـــرة إشـــرافه على هذه الرسالة، فنصحني وأرشدني ووجهني، فله مني الاحتـــرام والتقـــدير مـــا حييت.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين؛ علـــى تفـــضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحملهم عناء قراءتها ومراجعتها وتـــصحيح أخطائهـــا، وإبداء آرائهم وملاحظاتهم التي سيكون لها الدور الأكبر فـــي إثـــراء هـــذا العمـــل وإخراجه على أحسن وجه.

وكل الشكر لكل من ساعد وساهم في إنجاز هذا العمل.

علاء عبدالحفيظ المجالي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي

علاء عبدالحفيظ المجالي

جامعة مؤتة، 2011

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي، وتكونت عينة الدراسة من (275) موظفا من العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، للفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2012/2011، وتم تطبيق أداة قياس مكونة من (35) فقرة من نوع (ليكرت) الخماسي موزعة على متغيري الدراسة عوامل العنف المجتمعي(20) فقرة، والتماسك الاجتماعي (15)، وبعد التحقق من دلالات صدق الأداة ومعامل ثباتها البالغ(0.83) لفقرات عوامل العنف، و(0.87) لفقرات التماسك الاجتماعي. وأظهرت النتائج أن اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو عوامل العنف المجتمعي جاءت مرتفعة، وكان نحو التماسك الاجتماعي بدرجة متوسطة. ووجود أثر لعوامل العنف المجتمعي مجتمعة على التماسك الاجتماعي. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للمتغيرات(النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدخل.

وبناء على نتائج الدراسة فقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها: العمل على حل مشكلة الفقر والبطالة من قبل الدولة، العمل على توعية أفراد المجتمع بأضرار العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي.

Abstract

The impact factors of community violence on social cohesion

Ala'a Abdel Hafeez Al-Majali

University of Mutah, 2011

The study aimed to identify the impact factors of community violence on social cohesion. The sample consisted of (275) officials working in the community colleges Al Balqa Applied University in the southern region for the first semester of the academic year 2011/2012, A measurement instrument consisting of (35) statements of quintuple (Likert) type was applied to the two variables of the study, the social community (20) statements, and social cohesion (15) statements, and after verification of the indications of the instrument vanity and coefficient of stability of (0.83) for statements of violence, and (0.87) for statements of social cohesion.

The results revealed that the perceptions of the officials working in the perceptions of the officials working in Al Balqa Applied University to community violence was high, but for the social cohesion was medium, and there was an impact for the dimensions of community violence combined to social cohesion. There was no statistically significant differences in each of the community violence and social cohesion due to the variables of (gender, marital status, age, educational qualification), There were also statistically significant differences due to the in com variable.

Basing on the results of the study, the following recommendations shoal be don: solving the problems of poverty and unemployment, and raising the community awareness of defects of community violence on social cohesion.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

يُنظر إلى تحقيق العدالة الاجتماعية على أنها من أبرز مقومات الاندماج الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، التي يمكن أن تحقق للجماعات المختلفة شعوراً بالأمن والاستقرار، حيث أن الأمن هو الهاجس الرئيس الذي يُشغل السياسيين، والاجتماعيين، وصناع القرار، والمواطنين بمختلف شرائحهم ومكوناتهم، وهنا يأتي أثر مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تنمية القيم المرتبطة بالوحدة الوطنية والأمن والاستقرار، وما يقع على عاتقها بمختلف مؤسساتها، ومدى تأثيرها في المجتمع لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع المحلي من أهمية كبرى، إضافة الى خطورة الدور الذي يمكن أن تقوم فيه (المالكي، 2008).

ونجد على مدى التاريخ شواهد تدل على لجوء الإنسان إلى العنف، استجابة لانفعالاته من الغضب والخوف (الجعفراوي، 2002). فهو أمر مُصاحب للمجتمعات الإنسانية منذ نشأتها (جلبي، 1998). ولا ينشأ من فراغ، وإنما هنالك بنية مجتمعية تفرزه وتشكل إطاره، وتمنحه المضمون والمعنى، إيماناً بأن هنالك أسباباً نوعية ترتبط بأشكال العنف ومظاهره المتعددة، كما أن هنالك أسباباً عامة ومشتركة تدفع إلى ظهور(حالة عنف) في مجتمع ما، وقد تنتهي إلى تداعيات شاملة(الكردي، 2002). فمن المعلوم أن قواعد القانون ليست هي الوحيدة التي تُنظم علاقات البشر في المجتمعات، وتوضح لهم سُبل سيرهم وسلوكهم، فهناك قواعد أُخرى لها دورٌ لا يقل شأناً عن الدور الذي تلعبه القواعد القانونية، كالقواعد الأخلاقية والآداب العامة(أبو الطيف، 1983).

كما أن سلوك الناس مُحدد بعدد من العوامل المرتبطة بزوالهم وأحوالهم الأسرية والنسق والبناء الاجتماعي، وفي البيئة الاجتماعية والثقافية الكبيرة، بحيث يُمكن أن تنتج المواقف العنيفة عن التفاعل بين العوامل الشخصية والموقفية والاجتماعية والسياسية والثقافية(Carlson, 1997).

والعنف بكل أنواعه ومضامينه يعتبر ظاهرة اجتماعية سلبية وشاذة تتطـور إلى الوصول إلى المشكلة الاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى خطورة تطـور الظـاهرة الاجتماعية حيث أن العنف يتصف بخصائص وصفات الظاهرة الاجتماعية، ويعبـر عن مضمون الظاهرة باعتبارها سلوك يحدث بسبب الإنسان، وأنهـا تنـشأ بنـشأة المجتمع وأفراده عندما تتفاعل الجماعات الاجتماعية لتحقيق الأهـداف، والمـصالح المشتركة لهؤلاء الأفراد.

وقد شكَّلت ظاهرة العنف – وما زالت تشكل– الظلَّ الأسـود الـذي يـلازم الإنسانية ويقض مضاجعها، وعلى الرغم من الآمال التي علقتها الإنسانية على الدور المتعاظم للتقدم الإنساني بجوانبه المختلفة في قهر الظاهرة وتبديدها، وعلى الـرغم من تعاظم القيم الإنسانية الجديدة التي تؤكـد الـسلام والأمـن والإخـاء والعدالـة والديمقراطية، ما زال العنف يطرح نفسه بظله الثقيل؛ ليبدد كل الآمال البشرية فـي حياة تسودها قيم المسالمة والأمن، فالتاريخ الحديث يسجل أن العنف الإنساني ظاهرة تأخذ مداها المتعاظم في مختلف مجالات الوجود الاجتماعي، وتـضرب وجودهـا بإحكام في مختلف التنوع الجغرافي، وتترك بـصماتها المأسـاوية علـى مختلـف انطباعات الحياة في هذا العصر(وطفة، 2001).

إنَّ العنف هو أحد المظاهر الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منـذ بدايتها، حيث اختلفت في صور العنف فيما بينها، أما في الوقت الحاضر فهو ظاهرة سلوكية منتشرة بكثرة في أكثر دول العالم إذ عزز وجوده، وجعـل منهـا ظـاهرة سلوكية هو انتشاره في وسائل الأعلام والفضائيات من مشاهد عنيفة مضافا إليه مـا شهدته الدول من حروب وانتكاسات، ومثلما هو ظاهرة إجرامية وشاذة، فهو ظاهرة معقّدة لكونها تتداخل فيها عوامل عدة النفـسية والعقليـة والوراثيـة والاجتماعيـة والسياسية والعرقية، ولكون هذه الظاهرة مهمة لابد من دراستها لمعرفة مدى الأبعاد التي تأخذها، ومن اجل وضع برامج تربويّة ونفسيّة للحد منها وعلاجها (العيـسوي، 2001).

وسلوك العنف أصبح لا يقتصر على مجاميع معينة، بل أصبح سمة مميـزة لنمط التفاعل في الحياة العادية للإفراد، إذ أن التفاعل يكشف عن أشكال متعددة من

العنف تبدأ من الأسرة وتنتهي بمكونات المجتمع(غانم، 2004)، إذ أصبحت الممارسات العنيفة شكلاً من أشكال السلوك الفردي والسلوك الجماعي، ومظهر تهديد للدولة، بل أصبح يمثل تهديدا للمجتمع بأسره سواء في بيئته الداخلية أو الخارجية (إسماعيل، 2005).

كما إنَّه أسلوب بدائي يتصف بالصفة الإجرامية التي تكون نتائجها سلبية على الشخص نفسه وعلى المجتمع، وان هذه الصفة لا تتماشى مع مصالح المجتمع وأهدافه؛ لأنها تدمر أمان الأفراد لكونها تتسم بالوحشية ضد الآخرين من خلال القتل والضرب والتدمير(الجندي، 1999).

إن قضية العنف قضية معقدة ومتشعبة، تحتاج إلى المزيد من الدراسات والبحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، والأمنية، والقضائية، والقانونية(العيسوي، 1996). فسنين الاستبداد الطويلة وسياسات التنشئة المُتبعة قد ولدت قابلية الخضوع لدى شريحة واسعة من الناس (وهو ما سماه الكواكبي باستمرار الاستعباد)، ولكن يبقى لهذه القابلية حدود، ويبدو أن هذه القابلية قد وصلت حدودها القصوى في أحيان كثيرة على امتداد هذا الوطن، وذلك ما يُفسر تنامي حالات العنف والصراع، حيث تغيب قيم المشاركة وتُعطل مؤسساتها ويبقى ما هو شكلي منها، وغير قادرة على إدارة الحوار وتجسير الفجوة بين المواطن والنظام السياسي(إبراهيم، 1999).

وينظر إلى العنف بأنه ظاهرة اجتماعية ليس فقط بين الدول، بل بين الأفراد والجماعات، فالصراعات الدائمة على الساحة الدولية انعكست سلباً على سلوك الأفراد والجماعات، والمجتمع بشكل عام، ويأتي العنف بأشكال مختلفة، منها: العنف البدني، والعنف اللفظي، والفردي، والجماعي، ولهذه الظاهرة أسباب مختلفة منها: الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والسياسي، ومهما تعددت الأشكال والأسباب، فإن هذه الظاهرة تستحق البحث، فكثيرا ما تكون لأعمال العنف أسباب وعوامل أعمق وأكثر تعقيداً من الأسباب المباشرة التي قادت إلى تفجره في تلك اللحظة، ومن المهم البحث عنها بدلا من حصر التناول والتحليل في الأسباب الظاهرة(لوتاه، 2004).

وقد كَثُرَ في الآونة الأخيرة الحديث بصورة تدعو للقلق في واقع الأمر عن تفشي ظاهرة العنف في المجتمعات العصرية، ومنها المجتمع الأردني حيث يسهل

على المتابع المنصف لطبيعة العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين البشر على مستوى الحياة الاجتماعية اليومية أن يرصد الكثير من المؤشرات السلوكية القابلة للملاحظة والقياس، والمؤكدة لصحة هذا الواقع جملةً وتفصيلاً(القرالة، 2010).

وقد تناولت الكثير من الدراسات العنف بأنواعه: العنف الأسري، والعنف المدرسي والجامعي، والعنف ضد المرأة، ومن الملاحظ قلة الدراسات التي تناولت أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي، لذلك جاءت الدراسة للتعرف على أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية.

2.1 مشكلة الدراسة

أدَّت الطفرة التكنولوجية والاقتصادية في العالم إلى إحداث تغيير جذري في الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكل فئات المجتمعات، وانعكست آثارها في إضفاء سمات وخصائص جديدة على آلية الحياة بوجه عام، وبدهي أن تلك التحولات كانت لها آثار إيجابية وأخرى سلبية، وهي طبيعية التغير والانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر.

وأشارت دراسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي أجريت حول العنف المجتمعي في الأردن إلى أن الأردن شهد منذ أكثر من عام، تناميا في ظاهرة العنف المجتمعي، مبديا مظاهر وأبعاد جديدة غير مسبوقة في المجتمع الأردني المعاصر، وإن حجم وأبعاد العنف المجتمعي أدت إلى الإخلال بالأمن والسلم الاجتماعي وإلحاق الضرر بالأشخاص والممتلكات والتعدي على القانون.

وقد بلغ عدد حالات العنف المجتمعي مثلاً في محافظة الكرك وحدها(195) حالة عنف خلال عامين ونصف فقط، أما حالات العنف ضد المرأة فقد سجلت(2790) حالة عام (2009) فقط، كما بلغ مجموع المشاجرات الجامعية(767) مشاجرة للفترة منذ العام(1995-2007) (الطويل، 2011أ).

كما أظهرت دراسة (المواجدة، 2010) أن أبرز العوامل المؤدية للعنف العشائري في الأردن مرتبطة ببعض العوامل الاجتماعية مثل الثأر، وقضايا

الشرف، وكذلك بعض العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، إضافةً إلى بعض العوامل الحكومية مثل الانتخابات والقوانين والأنظمة والتشريعات. مما يؤكد أهمية الدراسة الحالية التي تبحث بشكل تفصيلي في أسباب العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين.

وقد يعود ذلك التنامي في العنف المجتمعي إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك نجد أن ازدياد العنف المجتمعي أصبح بحاجة لدراسة هذه الظاهرة ومدى تأثير هذا العنف على التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي؟.

3.1 أسئلة الدراسة

ستقوم الدراسة بالإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو عوامل العنف المجتمعي؟"
2. ما هي اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو التماسك الاجتماعي؟".
3. هل هناك أثر لعوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي من وجهة العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية؟"
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للمتغيرات الديمغرافية؟".

4.1 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

1. الحاجة إلى معرفة مفهوم العنف المجتمعي وأنواعه وعوامله وأثره على التماسك الاجتماعي.
2. حيوية الموضوعين اللذين تتناولتهما هذه الدراسة وأهميتهما(عوامل العنف المجتمعي، والتماسك الاجتماعي).
3. الحاجة لإثارة اهتمام الباحثين والدارسين بإمكانية تناولهم للعنف المجتمعي وفقَ أبعاد أخرى.
4. الخروج بالنتائج التي قد تساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات المناسبة لمكافحة العنف المجتمعي.

5.1 أهداف الدراسة

تعمل هذه الدراسة على تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي.
2. التعرف على أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية.
3. استقصاء الفروق في أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية تعزى للمتغيرات الديمغرافية(النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، الدخل الشهري).
4. تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي تساعد المسؤولين على الاستفادة من نتائج هذه الدراسة.

6.1 محددات الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على المحددات التالية:

1. المحددات البشرية: تقتصر هذه الدراسة على العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية.
2. المحددات المكانية: تقتصر هذه الدراسة على الكليات الجامعية المتوسطة في التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في إقليم جنوب المملكة الأردنية الهاشمية.
3. المحددات الزمانية: أجريت هذه الدراسة للعام الدراسي 2011 / 2012.
4. تتحدد هذه الدراسة بأداتها التي طورت وبدرجات الصدق والثبات لهذه الأداة.

7.1 التعريفات الإجرائية والاصطلاحية

العنف:

هو أي سلوك يعبر عنه بأي رد فعل يهدف إلى إيقاع الأذى أو الألم بالذات أو بالآخرين أو إلى تخريب ممتلكات الذات أو ممتلكات الآخرين(يحيى، 2000).

ويعرف كذلك بأنه: كافة التصرفات التي تصدر عن فرد أو جماعة أو مؤسسة بهدف التأثير على إرادة الطرف الآخر لإتيان أفعال معينة أو التوقف عن أخرى حسب أهداف الطرف القائم بالعنف وضد إرادة الطرف الآخر وذلك بصورة حالية أو مستقلة(العدوي، 2002).

العنف المجتمعي:

ويُعبر عنه بأنه مجموعة من السلوكات، أو الأفعال التي تُمارس بصورة سلبية، بهدف إحداث الأذى الموجه إلى الأشخاص، أو الممتلكات على شكل جماعي عشائري أو مناطقي(الطويل، 2011 أ).

ويعرف إجرائيا بأنه: درجة استجابة العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية على كل فقرة من فقرات أبعاد العنف المجتمع الواردة في أداة الدراسة.

العنف الجسدي:

هو السلوك العنفي الموجه نحو الذات أو الآخرين لإحداث الألم أو الأذى أو المعاناة للشخص الآخر(آل رشود، 2001).

العنف اللفظي:

فإن هذا النوع من العنف يكون باللفظ، ويهدف إلى التعدي على حقوق الآخرين بإيذائهم عن طريق الكلام والألفاظ الغليظة النابية(الطيار، 2005).

العنف الدلالي أو الرمزي:

ويسمى العنف التسلطي الذي يستخدم فيه طرق تعبيرية أو رمزية تحدث نتائج نفسية وعقلية واجتماعية لدى الموجه إليه هذا النوع من العنف(الطيار، 2005).

التماسك الاجتماعي:

هو مدى الترابط بين أفراد الجماعة، ويطلق مفهوم التماسك الاجتماعي على حقل القوى الجاذب للأفراد، المؤثر في تفاعلهم.

ويعرف إجرائيا بأنه: درجة استجابة العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية على كل فقرة من فقرات التماسك الاجتماعي الواردة في أداة الدراسة.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

يشكل الإطار النظري الجانب المفاهيمي في الدراسة، وقد استندت الدراسة في إعداد الإطار النظري على استقراء الكتب، والمقالات، والدراسات، والأبحاث المنشورة، والتي تشكل جميعها أدبيات هذه الدراسة، وتقوم الدراسة باستعراض العنف: مفهوم العنف، وأنواعه، والعوامل المؤدية له، والنظريات المفسرة للعنف، واستعراض للتماسك الاجتماعي: مفهوم التماسك الاجتماعي، والعوامل المؤثرة في التماسك الاجتماعي.

1.1.2 العنف المجتمعي

أولا: مفهوم العنف

يعتبر سلوك العنف وما يخفيه من دوافع وإحباطات أو مواقف سلوكية قد تؤدي إليه، محل اهتمام الكثير من الباحثين في ميادين العلوم الإنسانية كعلم النفس وعلم الاجتماع، والطب النفسي، والعنف عموما من الظواهر المرضية في المجتمع التي تؤثر في حياة الأفراد والجماعات لما يلحقه من الضرر والأذى من جراء العنف عليهم وعلى ممتلكاتهم، وهو من الظواهر السلبية التي تؤثر على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات فتصاب تلك العلاقات بالتفكك والتصدع والانهيار(الشهري، 2009).

وقد أصبح لمفهوم العنف حيزا كبيرا في واقع حياتنا المعاش فأصبح هذا المفهوم يقتحم مجال تفكيرنا وسمعنا وأبصارنا ليل نهار وأصبحنا نسمع العنف الأسرى والعنف المدرسي والعنف ضد المرأة والعنف الديني وغيرها من المصطلحات التي تندرج تحت أو تتعلق بهذا المفهوم.

والعنف من الظواهر الاجتماعية المركبة التي لا تعتمد على عامل واحد وليست وليدة عنصر وحيد، بل هي وليدة مجموعة من العوامل والأسباب لأنها

ظاهرة فريدة واجتماعية (مجتمعية) لأن العنف يعبر في حد ذاته عن طبيعة الضعف والخلل والتناقض في سياق الشخصية الإنسانية التي تصطنع هذا السلوك متوهمة أنه سيوفر لها كل المتطلبات والحاجات، أو يحقق لها الأهداف (الشهري، 2003).

وقد ورد في اللسان أن العنف يرجع في أصله إلى كلمة عَنُفَ، يقال عَنُفَ به وعليه يعنف عُنفاً وعَنافةً: لم يرفق به فهو عنيف، يقال عنف فلانا: أي لامه بعنــف وشدة وعتب عليه، وأعنف عَنُف عليه، واعتنف الأمر: أي أخذه بعنــف، والعنــف بضم النون ضد الرفق، والتعنيف بمعنى التعبير باللوم(ابن منظور، 1994).

أما قاموس أكسفورد (Oxford) فعرّف العنف على أنه ممارسة القوة لإنزال الضرر بالأشخاص أو الممتلكات، وكل فعل أو معاملة تتصف بهذا تُعتبــر عنفــاً، وكذلك المعاملة التي تميل إلى إحداث ضرر جــسماني أو تتــداخل فــي الحريــة الشخصية(Wilsin, 1970).

ويشير مختار الصحاح إلى أن العُنف بالضم ضد الرفق، والتعنيف هو التعيير واللوم(الرازي، 2005).

وميزت منظمة الصحة العالمية بين ثلاثة أنماط من العنف، وهــي: العنــف الموجه للذات (الانتحار أو الانتهاك)، والعنف بين الأشخاص(عائلي أو مجتمعــي)، والعنف الجماعي(اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي)(البداينة، وآخرون، 2009).

أما تعريف العنف اصطلاحا فهناك الكثير من التعاريف لمفهوم العنف، التي أغلبها تتضمن أن هذا العنف بصفة عامة سلوك إنساني أو نمط مــن أنمــاط هــذا السلوك وهو سلوك شاذ ومنحرف.

فالعنف أي سلوك يعبر عنه بأي رد فعل يهدف إلى إيقــاع الأذى أو الألــم بالذات أو بالآخرين أو إلى تخريب ممتلكات الذات أو ممتلكــات الآخــرين(يحيــى، 2000).

كما أنه العدائية والغضب الشديد عن طريق القوة الجسمية الموجهــة نحــو الأشخاص أو الممتلكات(جابر وكفافي، 1996).

وهو استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بأشخاص أو ممتلكات.(الصالح، 1999). ويرى (إجلال، 1999) أن العنف يشير إلى مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى والضرر بالآخر.

والعنف استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع، أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة الفرد، هذا الضغط والقوة تنشأ به الفوضى فلا يعترف الناس بشرعية الواجبات ما دامت الحقوق غير معترف بها فتنتشر العلاقات العدائية في المجتمع وتنشأ مجموعات أو تكتلات جماعية تصب عنفها على إرادة الأفراد أو الممتلكات بقصد إخضاع السلطة أو الجماعات الأخرى وقد تجتمع بين الأسلوبين حتى تصبح إرهابا أكثر عنفا(القرالة، 2010).

وهو الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف للممتلكات(محمود وعطية، 2001)،

ويعرفه (لطفي، 2001) بأنه الفعل العدواني الذي قد يقوم به الفرد بهدف إلحاق الضرر الجسماني أو إصابة غيره من الأفراد، ومن أمثلة هذا الفعل العدواني الضرب، أو الصفع على الوجه أو الركل بالقدم، إضافة إلى تخريب أو تحطيم الممتلكات العامة أو الخاصة.

أما (العدوي، 2002) فقد عرفه بأنه: كافة التصرفات التي تصدر عن فرد أو جماعة أو مؤسسة بهدف التأثير على إرادة الطرف الآخر لإتيان أفعال معينة أو التوقف عن أخرى حسب أهداف الطرف القائم بالعنف وضد إرادة الطرف الآخر وذلك بصورة حالية أو مستقلة.

والعنف سلوك هجومي ينطوي على الإكراه والإيذاء، وبهذا المعنى يكون العنف اندفاعا هجوميا يصبح معه ضبط الشخص لنوازعه الداخلية ضعيفا، ويظهر العنف في الحياة اليومية بأشكال مختلفة ويظهر في أكثر مراحل العمر، وقد يكون مكشوفا وواضحا، ويكون أحيانا أخرى مخفيا ومغطى، وفي مرحلة المرهقة يرتبط مع النشاط الذي يريد أن يجد له متنفسا(الرفاعي، 2003).

ومن خلال ما سبق نستطيع القول إن العنف سلوك جسدي أو لفظي يهدف إلى الإيذاء أو التخريب سواء تم نتيجة خلاف أم تم كوسيلة لتحقيق قصد أو غاية ما،

فلابد أن يتضمن العنف القصد والنية في إلحاق الأذى المقصود بشخص معين، سواء أكان ذلك الأذى مباشرا أم غير مباشر.

ثانياً: أنواع العنف:

لقد أورد الباحثون أنواعا عديدة للعنف، حيث استخدم بعضهم معيارا يختلف عن المعيار الذي استخدمه بعضهم في تحديد مفهوم العنف ومن ثم نمط العنف، ومن هنا تعددت الأنماط التي تشمل العنف ولعل أبرز أنواع العنف هي كما يلي:

أولا: من حيث الطريقة والأسلوب:

1. **العنف البدني أو الجسدي:** يقصد بالعنف البدني السلوك العنفي الموجه نحو الذات أو الآخرين لإحداث الألم أو الأذى أو المعاناة للشخص الآخر(آل رشود، 2001)، وهذا النوع من العنف يرافقه غالبًا نوبات من الغضب الشديد ويكون موجهًا ضد مصدر العنف والعدوان، ويعد العنف البدني من أقدم أنواع العنف التي عرفها الإنسان منذ أن أحس بوجوده ككائن متميز له فكره المستقل وإرادته النافذة(يحيى، 2000).
2. **العنف اللفظي:** فإن هذا النوع من العنف يكون باللفظ , فوسيلة العنف هنا هي الكلام وكالعنف البدني يهدف هذا النوع من العنف إلى التعدي على حقوق الآخرين بإيذائهم من طريق الكلام والألفاظ الغليظة النابية، وعادة ما يسبق العنف اللفظي العنف الفعلي أو الجسدي، ويكون القصد منه في هذه الحالة الكشف عن قدرات وإمكانات الآخرين، قبل الإقدام على توجيه العنف الجسدي ضدهم(الطيار، 2005).
3. **العنف الدلالي أو الرمزي:** وهذا النوع من العنف يسميه علماء النفس بالعنف التسلطي، وذلك للقدرة التي يتمتع بها الفرد الذي هو مصدر هذا النوع من العنف، والمتمثلة في استخدام طرق تعبيرية أو رمزية تحدث نتائج نفسية وعقلية واجتماعية لدى الموجه إليه هذا النوع من العنف(الطيار، 2005).

ثانيا: من حيث مشروعيته يقسم إلى ما يلي:

1. العنف المقصود (الواعي):

يقصد به جميع الممارسات والتصرفات العدوانية التي توقع الأذى والضرر بالآخر سواء أكانت تلك الممارسات مبررة كانت أم غير مبررة، باستثناء الحالات التي تقع قانونياً ضمن حالات الدفاع عن النفس.

2. العنف غير المقصود (غير الواعي):

يقصد بالعنف غير الواعي جميع الممارسات والأساليب الموجهة نحو الآخرين التي تلحق الأذى والضرر بهم، دون أرادة حقيقية لذلك.

ثالثا: من حيث الأفراد الذين يقومون به(الخولي، 2006):

1. **العنف الفردي:** وهو العنف الموجه من فرد ما في الأسرة أو في المجتمع، وهو يظهر غالبا في مجالات الحياة اليومية وأن الأفراد الذين يرتكبون هذا النمط من العنف يتصفون بخصائص تجعلهم يجنحون إلى السلوك العنيف تجاه الآخرين وينقسم هؤلاء الأفراد إلى ثلاث فئات هي:

أ- **الفئة الأولى:** هم الأفراد الذين يصبح العنف جزءاً أساسيا من سلوكياتهم لتحقيق رسالتهم وغاياتهم ومطالبهم ويمكن أن يكون هؤلاء من ذوي الشخصية المتسلطة التي تمجد العنف.

ب- **الفئة الثانية:** هم الأفراد والأشخاص الذين يستخدمون العنف لتوكيد وتعزيز ألذات أمام أنفسهم وأمام الآخرين (يلجأون إلى هذا السلوك عندما يشعرون بشيء من النقص). ويفسر هذا الوضع على انه نوع من العلاقة التعويضية بين تقييم الذات المنخفض وبين العنف.

ج- **الفئة الثالثة:** هم الأفراد الذين يستخدمون العنف من اجل تحقيق حاجاتهم ومطالبهم دون اعتبار لمطالب وحاجات الآخرين حيث يمارسه بعض هؤلاء من اجل الحصول على اللذة وإثارة الفزع ضد الآخرين.

2. **العنف الجماعي:** هو عنف تقوم به جماعة أو مجموعة من الأفراد وعادة يقوم على شعور ثابت برفض الوضع القائم الذي ترمي الجماعة إلى مناهضته. وأن العنف هو الوسيلة الوحيدة المؤدية إلى الهدف ومن وجهة نظر هؤلاء الأفراد

فالفرد هنا يتصف بحرية أكثر في القيام بالعنف نظرا لأن المسؤولية تضيع بين أفراد الجماعة بعامة.

ثالثا: من حيث أنه مباشر أو غير مباشر (شوقي، 1994):

1. **العنف المباشر:** ففيه نجد الشخص العدواني يوجه عدوانه مباشرة إلى الموضوع المثير للاستجابة العدوانية، مثل الإداريين أو الطلاب أو أي شخص يكون مصدرا أصليا يثير الاستجابة العدوانية.
2. **العنف غير المباشر:** وهو العنف الموجه إلى أحد رموز الموضوع الأصلي وليس إلى الموضوع الأصلي.

ثالثا: العوامل المؤدية للعنف

نجد على مدى التاريخ شواهد تدل على لجوء الإنسان إلى العنف، استجابة لانفعالاته من الغضب والخوف (الجعفراوي، 2002). فهو أمر مُصاحب للمجتمعات الإنسانية منذ نشأتها (جلبي، 1998). ولا ينشأ من فراغ، وإنما هنالك بنية مجتمعية تفرزه وتشكل إطاره، وتمنحه المضمون والمعنى، إيماناً بأن هنالك أسباباً نوعية ترتبط بأشكال العنف ومظاهره المتعددة، كما أن هنالك أسباباً عامة ومشتركة تدفع إلى ظهور(حالة عنف) في مجتمع ما، وقد تنتهي إلى تداعيات شاملة(الكردي، 2002).

ومن المعلوم أن قواعد القانون ليست هي الوحيدة التي تُنظم علاقات البشر في المجتمعات، وتوضح لهم سُبل سيرهم وسلوكهم، فهناك قواعد أُخرى لها دورٌ لا يقل شأناً عن الدور الذي تلعبه القواعد القانونية، كالقواعد الأخلاقية والآداب العامة(أبو الطيف، 1983).

كما أن سلوك الناس مُحدد بعدد من العوامل المرتبطة بزوالهم وأحوالهم الأسرية والنسق والبناء الاجتماعي، وفي البيئة الاجتماعية والثقافية الكبيرة، بحيث يُمكن أن تنتج المواقف العنيفة عن التفاعل بين العوامل الشخصية والموقفية والاجتماعية والسياسية والثقافية(Carlson, 1997).

وتتنوع الأسباب المؤدية إلى العنف، وقد تتضافر كلها أو أغلبها في الظهور لدى الشخص والتي تمتد آثارها إلى زعزعة النظام المجتمعي والأمان النفسي الذي

يعد من أهم الضرورات الإنسانية لدى البشرية جمعاء، فليس هناك مصدر واحد للعنف، فمصادره تتحدد بأطرافه وعلاقاتهم المتشابكة وخلفياتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك(أحمد، 2009).

وقد يكون الظلم الواقع على فرد ما أو على مجموعة أفراد سببا لانخراطهم في أعمال عنيفة، وقد تكون الثقافة والعادات والتقاليد أحد أهم أسباب ذلك أيضا، فالشخص الذي يلجأ إلى قتل قريبته التي انخرطت في علاقة غير مشروعة مع آخر، أو ربما هكذا خيل له، فلم يدقق ولم يتأكد، بل اندفع بكل حيوانيته إلى القتل تحت ذريعة غسل العار والانتصار للشرف والكرامة المهدورة، وهو بكل حال من الأحوال ضحية ثقافة ممتدة وعادات سيئة أفرزها المجتمع الذي سكت على انتهاكات شنيعة بحق الإنسان. ومن الأمثلة الأخرى على دور الثقافة والعادات في العنف، يمكن إيجاده في عادة الثأر، التي يلجأ إليها أولئك الذين لا تزال ثقافتهم القبلية التي ترى في السكوت على قتل القريب وعدم الثأر له عاراً يلحق صاحبه؛ أي أكثر الناس قربا من الضحية(أحمد، 2009).

والعنف ظاهرة تهدد كيان المجتمع ووجود الأفراد، وبالتالي هو انحراف يمكن تحديد أسبابه بالرجوع إلى حياة المجتمع نفسه، إذ أن الاجتماعي لا يفسر إلا بما هو اجتماعي، وبالتالي يكون مجرد الوقوف على تلك الأسباب من منظور وضعي، كافيا لاستئصال الظاهرة والقضاء عليها(الزعفوري، 2010).

وترجع (يوسف، 2002) العنف إلى عدد من العوامل من أهمها:

1. العوامل الاجتماعية:

إن الظروف البيئية تمارس تأثيرها في سلوك العنف من خلال ما يترتب على هذه الظروف من آثار حيوية واجتماعية كسرعة الاستثارة وغياب التفاؤل الحميم بين الأفراد والإحباط، مما يزيد من أهمية السياق الاجتماعي النفسي كمحدد للعنف(شحاته، 1996).

وإن غياب معايير عامة للسلوك في مجالات الحياة المختلفة وانخفاض قيمة احترام الآخر والتنشئة الاجتماعية، مثل استخدام العقاب البدني اتجاه الأبناء، وقد يكون مصدر العنف هو الشبكة الاجتماعية التي تقع فيها العائلة، المتمثل في البيئة

الاجتماعية، أو الثقافة المتوازية والسائدة في المجتمعات الأسرية والأحياء أو زملاء المدارس وغير ذلك(أحمد، 2009).

ويرى (المختار، 1999) أن انفصال الوالدين، والحياة المنزلية التـي يسودها الشجار الدائم بين الأبوين، أو إصابة أحدهما بالمرض يؤثر على ظهور العنف عند الأبناء، وأن العائلات التي تفتقر إلى مسكن ملائم وطعام ولباس، ورعاية صحية ملائمة، تزيد من السلوك العنفي لدى أفرادها.

ويرى دوركايم العنف ظاهرة ثقافية أتت من رياح التطور الاجتماعي، وتحـول المجتمعات الإنسانية من بسيطة إلى مركبة، والعنف يأتي نتيجة لسياقات وظـروف اجتماعية معينة سمحت بذلك، ولعل الظروف الاقتصادية الضاغطة، وما يتعرض له المجتمع من تغيرات عميقة تركت آثارها في بنية المجتمع ومنظومته القيمية والمعيارية، يمثل بيئة مناسبة لتنامي العنف بكل مستوياته، وفي المجالات جميعها التي يتفاعل في إطارها الأفراد، حتى أصبح العنف سيد الموقف، وبات اللجوء إليه أو التهديد به لفض المشكلات البسيطة، أو المعقدة أمرا محتوما، إلى الحد الذي غدا يهدد فيه بتغير طبيعة العلاقات القائمة(جميل، 2007).

والتراث العلمي النظري والميداني يفيد في أن التنشئة الأسرية الاجتماعية وسيلة يتبعها الآباء كي يبثوا في أبنائهم القيم والمثل وأنماط السلوك التـي تجعلهم يتوافقون في حياتهم ويسعدون في علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين وينجحون فـي أعمالهم ويخططون لمستقبلهم وآمالهم(Bronfen, 1996).

ويكاد يجمع علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي على أن الأسرة هـي المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تكوين شخصية الطفل من النواحي العقلية والوجدانية والأخلاقية والجسمانية والاجتماعية والنفسية، وإذا كان لبعض المؤسسات الاجتماعية الأخرى دور في عملية التنشئة الاجتماعية، فإنه دور ثانوي لأنه يأتي في مرحلة زمنية لاحقة على السنوات التكوينية الأولى التي يعيشها الطفل في أحضان أسرته(العمري، 2002).

ويعرف (المعايطة، 2000) الأسرة بأنها: الجماعة الإنسانية الأولـى التـي يمارس فيها الطفل أولى علاقاته الإنسانية، ولذلك فهي مسؤولة عن إكساب أنماط

السلوك الاجتماعي، وكثيرا من مظاهر التوافق أو سوء التوافق ترجع إلى نوع العلاقات الإنسانية في الأسرة.

وقد اهتم كثير من الباحثين بالأسرة، لما لها من دور مؤثر وفعّال في الانحراف والسلوك العنفي، وذلك لما تحتله الأسرة من أهمية حيوية في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد(العمري، 2002).

وتشير بعض الدراسات إلى أن التنشئة الأسرية قد تكون خاطئة، ينقصها تعلم المعايير والأدوار الاجتماعية السليمة، والمسؤولية الاجتماعية، أو تقوم على اتجاهات والدية سالبة، مثل: التسلط والقسوة والرعاية الزائدة والتدليل والإهمال والرفض والتفرقة في المعاملة بين الذكور والإناث، وبين الكبار والصغار، وبين الأشقاء وغير الأشقاء، والتذبذب في المعاملة(الشهري، 2009).

2. العوامل الاقتصادية:

يعد الاقتصاد بتقلباته وما يلحقها من تغيرات مؤثرة في المجتمعات الفقيرة من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات العنف، وتبشر العولمة التي تجتاح العالم بمزيد من الأزمات الاقتصادية للدول والمجتمعات المطحونة، مما يزيد الفجوة بين الدول الغنية، والدول الفقيرة، ويتوقع أن يكون العنف رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات والفئات المسحوقة(الحسين، 2004).

وذلك يزيد الفجوة بين الدول الغنية، والدول الفقيرة، ويتوقع بعض المفكرين والمحللين الاجتماعيين زيادة المكانة والأهمية والنفوذ لرجال المال والتجارة، وبالمقابل انحسار نفوذ ودور أهل السياسة، ويتوقع أحد أولئك المفكرين(وليام نوك) أن يكون العنف رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة، ويتوقع أن يستغل التقدم العلمي والتقني في القرن القادم، في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات، من أقصى الأرض إلى أدناها، بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الإنترنت... ويأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات(الظاهري، 2002).

والفقر هو عدم التوازن في الظروف المعيشة والدخل والعمل، ومما يزيد من عدم التوازن عيش الفقراء في المدن الصناعية والحضرية التي تستقطب أصحاب رؤوس الأموال (الشهري، 2009).

إن الفقر المدقع يمكن أن ينتج التحريض على تحدي القواعد والقوانين الراسخة، لكنه ليس بالضرورة أن يعطي الناس الدافع والشجاعة والقدرة الفعلية على فعل أي شيء شديد العنف، فالفقر المدقع يمكن أن يصحبه ليس فقط الضعف الاقتصادي، بل أيضا العجز السياسي، ويمكن أن يكون أي فقير شديد الضعف وموهن العزيمة إلى درجة تفقده القدرة على النزاع والعنف، بل حتى الاحتجاج والشكوى(صن، 2008).

وعلى الرغم من أن الفقر والشعور بالظلم قد يؤديان مباشرة إلى انفجار العنف، فهناك علاقة أكيدة تعمل على مدى فترة زمنية أطول، يمكن أن يكون لها تأثير كبير في احتمالات العنف(صن، 2008).

واعتقد علماء الاجتماع أن فقدان المعايير الاجتماعية وضوابطها وظهور ثقافات جديدة، تشجع على الجنوح والانحراف والعنف، وهذا ما أكده علماء الاقتصاد، بخصوص العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة والعنف(الربايعة، 1988).

ومن أمثلة العوامل الاقتصادية الأخرى المولدة للعنف: انتشار البطالة، خاصة بين الشباب وبين المتعلمين، وانخفاض مستوى المعيشة، وشيوع ظاهرة الحقد الاجتماعي بسبب تفاوت الدخل.

3. عوامل إعلامية:

تلعب وسائل الإعلام دورا لا يستهان به في تغذية أو دعم أو ظهور العنف والإرهاب والتطرف فهي بما تقدمه من برامج وأفلام وأخبار وأساليب للإخبار عن الأحداث أو تركيبها وعن الأشخاص وسيط مشارك لدى عديد من الدول ومن وسائل الإعلام التلفاز أو القنوات الفضائية التي في أغلبها تنتهج منهج التطرف فإما الاستهتار بالعقول والشعائر الدينية والأخلاقية، أو زرع الفتن وإثارتها من خلال بعض البرامج أو الأفكار والتهويل والتضخيم، ولو كان التناول في القضايا

والموضوعات وحتى التحليلات تناولا إيمانيا يقوم على التعامل مع الحقائق والاستناد إليها في التفسير والتحليل، والتعليق وغيره، والمعايشة الحية للأحداث والتحري والتثبت من الأخبار ورواياتها... ومراعاة الحالة النفسية المهيأة لدى المستقبل، وظروف الزمان والمكان (الشنقيطي، 1998) لكان التأثير إيجابيا بل ولحدت من الآثار السلبية من حيث كونها سلاحا ذا حدين.

وتعد شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) اليوم من الوسائط القوية الأثر في خدمة عمليات العنف والإرهاب الدولية، فهذه الشبكات تنشر الأفكار والمعلومات والتصريحات والأحكام بين الأطراف المشتركين فيها على امتداد العالم كله وهي مفتوحة على مصراعيها للانضمام المطرد إليها يوما بعد يوم، وهي تضم – علاوة على ذلك – كل شيء بدءا من الكتب التراثية وانتهاء بالأفلام المحظورة. فمثلا يمكن للمستخدم استعراض محتويات مكتبة الكونجرس الأمريكية الضخمة من خلال الإنترنت، وهو جالس في بيته أو محله كما يمكنه التعرف على أحوال المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ويزيد عدد مستخدمي شبكة الإنترنت، أو المشتركين فيها على تسعين مليون مستخدم أو مشترك في شتى أنحاء العالم، حيث ينضم إليها ما يقارب سبعة ملايين مشترك سنويا.

كذلك ما تبثه الصحف اليومية من أخبار وصور، بل مقالات تحت الحرية المغلوطة أو الدعم الإرهابي المبطن بالمقابل، كل ذلك يساعد على ظهور السلوكيات التي تخرج عن زمام المعقول والمنطق أو ردة الفعل الإرهابية أو المبالغ فيها، وقد يكون مصدر العنف وسائل الإعلام، خاصة التلفزيون وما يقدمه من وجبات عنيفة للصغار والكبار، والتي أصبحت غذاء يوميا للشعور والخيال، حيث أصبحت مناظر الدماء والدمار والانفجارات والأشلاء الممزقة وجبات يومية أو ساعية تقدمها فضائيات العالم، ومشاهدة العنف قد تنشط الأفكار المرتبطة به، وتقليد ما تعرضه وسائل الإعلام المختلفة من سلوك العنف، وكذلك مشاهدة الجنس يساهم في ارتكاب جرائم الاغتصاب(أحمد، 2009).

4.عوامل نفسية:

العنف هو وسيلة لإثبات الرجولة لدى الشباب، والتوتر الذي ينتج عن وجود بعض الحاجات غير مشبعة، والضغوط النفسية الناتجة عن المشكلات الأسرية(السنوي، 2002).

رابعاً: أثر المؤسسات في العنف:

يرتكز الدستور الأردني على مفهوم القانون، مع التأكيد على المكانة للدين الإسلامي في بعض الظروف من غير تمييز بين ما يدخل في العبادات، أي صلب الدين، وما يتعلق بالمعاملات، أي العلاقات الدنيوية الصرفة سواء بين العباد أو مع الحكام، إضافة إلى الإقرار بوجود أعراف وتقاليد ومفاهيم اجتماعية لا صلة لها بالقانون الوضعي أو الدين، الأمر الذي قد يؤدي إلى التباعد ومن ثم إلى الاحتكاك. كما يؤدي الحرمان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغياب الدولة والتنشئة إلى العنف(العدوي، 2002).

إن عدم تفهم حقيقة ما وصل إليه الحراك الشعبي، كان السبب المباشر في الاضطرابات الشعبية في العديد من الدول، التي قُمعت في بعض الأحوال أو تمت الاستجابة لمطالبها، وفي بعض الحالات الأخرى لم تهدأ الأوضاع إلا بعد إحداث تغييرات شاملة، مست أولئك الذين غفلوا أو تغافلوا عن رصد وتتبع حركية الرضا الجماهيري، إما تعمداً لفرط الثقة، أو غفلاً لسوء الفهم والتقدير، وإما إهمالاً للجهل بأصول اللعبة السياسية ومخاطرها(نجيب، 1998).

فتوافر الأمن في مجتمع ما، يتضمن تمتع الفرد في هذا المجتمع بالإحساس والشعور بالأمان، وأن المجتمع لديه من الوسائل والإمكانيات التي يستطيع أن يلجأ إليها لحمايته من أية اعتداءات أو ردها في حالة وقوعها، ولتحقيق ذلك لا بُد من وجود أجهزة أمنية وقضائية قادرة على وقاية الأفراد من الجريمة قبل وقوعها، واكتشافها بعد وقوعها وضبط مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة العادلة، أو إزالة آثار الجريمة، لأن الأمن والتنمية هما ركيزتا الرفاهية الحقيقية، فاختلال الأمن، أو عدم كفايته لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي يؤثر سلباً على التنمية (الراهون، 1998).

فالأمن والتنمية على الرغم من أهميتهما إلا أنهما غير قادرتين على تحقيق ما يطمح إليه الإنسان، لأن الرفاهية الحقيقة تكمن في التنمية المصحوبة بالأمن، والشعور بالاستقرار والسكينة والإحساس بأن حياة الفرد وعرضه وماله ليست في خطر(عبد الله، 1998)، حيث يتفاعل الرأي العام مع الإجراءات والمواقف التي تتخذها السلطات الحاكمة، بالإضافة إلى الأحداث الداخلية والخارجية التي تمس كيان أفراد الشعب ووجدانه بمختلف فئاته وطوائفه، ويتأرجح هذا التفاعل ما بين الرضا والسخط وعدم المبالاة (نجيب، 1998).

كما يمكن أن يرجع العنف إلى قنوات التنشئة الاجتماعية سواء تلك التنشئة التي تُمارس في الأسرة، أو تلك التي تقوم بها وسائل الإعلام المختلفة (نصر، 2003)، وما تتضمنه من برامج يكون للعنف المكان الأوسع فيها، لا سيما تلك المشاهد التي تُمجد العنف وتعطيه قيماً عليا، كما أن مشاكل التفكك الأسري، وشعور الفرد بأنه مُهمش وغير ذي معنى، تُسبب جميعها العنف (شكور، 1997). لأن الأطفال والبالغين يتعلمون من وسائل الإعلام السلوك العدواني بنفس الطريقة التي يتعلمون بها المهارات المعرفية والسلوكية من الوالدين والأسر والرفاق والمدرسة وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية(Bandura, 1965).

خامساً: النظريات المفسرة للعنف:

يُرجع بعض الدارسين العنف إلى أسباب نفسية سيكولوجية، ويرده آخرون إلى موروثات المملكة الحيوانية، ويذهب فريق آخر إلى تفسيره من خلال العوامل الإدراكية، ويمكن حصر الاتجاهات المختلفة كالتالي: بالعدوانية الغريزية للطبيعة البشرية، والتعصب السيكولوجي، والفيسيولوجية العصبية، والانفجار السكاني، والاضطهاد والإحساس بالظلم، والآثار السلبية للتقدم العلمي والتكنولوجي، والتفاوت في الجوانب المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا يمكن إرجاع العنف إلى عدة أسباب منها الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والإعلامي، والنفسي، والقانوني/ الأمني(يوسف، 2002).

وهناك العديد من النظريات التي فسرت سلوك العنف لدى الأفراد ومن هذه النظريات نستعرض أهمها:

1. النظرية التحليلية

يرى فرويد أن هناك دوافع للسلوك تنبع من طاقة البيولوجية عامة تنقسم إلى نزاعات بنائية (دوافع الحياة) وأخرى هدامة (دوافع الموت) تعبير دوافع الموت عن نفسها في صورة دوافع عدوانية موجهة نحو ذات وتوجه نحو الآخرين تأخذ صور الاعتداء والقتل وغيرها مقر دوافع الموت هو اللاشعور يمثلها اللهو (عبدالرحمن، 1998).

وقد ثار حول هذه النظرية الكثير من الجدل، لأن هذه النظرية لم تنجح في وضع نماذج تفسيرية صالحة ومقنعة، فهي بعيدة عن الواقع وغير صالحة لتفسير بعض أنماط السلوك الإجرامي، وأحيانا أخرى تقدم تفسيرات عامة غير مقنعة وغير مناسبة في الزمان والمكان. كما يرى بعضهم صعوبة تعميمها على الإنسان؛ لأن الإنسان منذ ولادته، وهو في جماعة يتعلم منذ اللحظة الأولى، وتكتسب عن طريقها دوافع تواجهه(علاوي، 1998).

2. نظرية التعلم الاجتماعي

افترضت هذه النظرية على أن الأفراد يكتسبون العنف بالطريقة نفسها التي يكتسبون بها أنماطهم السلوكية المختلفة، وأن أصل عملية التعلم تعتمد على مدى تداخل المؤثرات الداخلية والخارجية، وإن أصحاب هذه النظرية يؤكدون أن العنف يأتي من خلال التعلم الاجتماعي للنماذج الواقعية عن طريق الملاحظة والمحاكاة أي أن معظم الأنماط السلوكية تأتي عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين ومقدار تعزيز هذا السلوك تصبح أكثر عرضه للتقليد (مجذوب، 1992).

إن ما يميز نظرية التعلم الاجتماعي من غيرها من نظريات في تفسير العنف هو ميزتان، الأولى: أنها نظرية مصقولة ودقيقة في معالجتها، والثانية: هي متفائلة بإمكانية الوقاية من هذا السلوك أو ضبطه والتحكم فيه، وذلك لكونه سلوك قابل للتعديل والتغير، هذا ما ميز هذه النظرية أن في الإمكان تغيير هذا السلوك ومن خلال البرامج الإرشادية والعلاجية(عبدالله وأبو فخيذة، 2009).

3. نظرية التفكك الاجتماعي

إن ملخص النظرية أن ارتفاع معدلات الجريمة في مركز المدينة سببه التفكك الاجتماعي الناتج عن التحضر والزيادة السكانية والحراك الاجتماعي، كما أن العلاقات الاجتماعية الجيدة بين الأفراد تعمل على منع الجريمة والانحراف، وهنا يسود التنظيم الاجتماعي، وبخلاف ذلك يسود التفكك الاجتماعي الذي يزيد من فرصة الانحراف والجريمة، ومن مكونات التفكك الاجتماعي المكانة الاقتصادية المتدنية والجماعات العرقية المختلفة والحراك الاجتماعي المرتفع للمنطقة سواء المغادرين منها أم القادمين إليها، والبيوت المفككة والعائلات المضطربة، والتفكك الاجتماعي هو تفسير لبيان معدلات الجريمة وانحراف الأحداث (الوريكات، 2008).

ولقد قام شو ومكي(Shaw & macky) بالعديد من الدراسات الأمبريقية، وخلصا إلى القول: أن هناك اختلافاً في معدلات الجريمة بين أحياء المدينة؛ حيث تتركز أعلى هذه المعدلات في مركز المدينة التجاري والأحياء القريبة منه، وتقل كلما ابتعد عنه، وتزداد معدلات الجريمة مع تزايد معدلات البطالة، كما تبين أن معدلات الجريمة في الحي الواحد تبقى على ما هي عليه حتى عند انتقال السكان إلى مكان آخر وإبدالهم بسكان جدد، ولقد عزيت أسباب ارتفاع معدلات الجريمة في هذه الأحياء إلى التفكك الاجتماعي الناجم عن التحضر والتعقد الاجتماعي والنمو السكاني الكبير والكثافة السكانية العالية (البداينة، 1999).

وهذه النظرية على صواب عندما قررت أهمية الترابط الاجتماعي وانسجام المعايير الاجتماعية الضابطة للسلوك بين وحدات المجتمع المختلفة، فلا شك في أن اختلاف المعايير المنظمة للسلوك بين الأسرة والمدرسة مثلاً، يؤدي إلى صراعات داخلية واضطرابات نفسية تقود إلى السلوكيات العنيفة، ويؤخذ على هذه النظرية أنها لم تفسر الكيفية التي تتم بها واقعة الجريمة عموما أو العنف؛ أي لم توضح علاقة السببية بين التفكك الاجتماعي والعنف أو الجريمة عموماً، إضافة إلى اعتمادها على عامل واحد، وتركيزها عليه في تفسيرها للسلوك الانحرافي أو العنفي (رؤوف، 1986).

4. نظرية الإحباط:

من أشهر علماء هذه النظرية نيل ميللر(Miller) وروبرت سيرز (Sears)، وجون دولارد (Dollard)، وينصب اهتمام هؤلاء العلماء على الجوانب الاجتماعية للسلوك الإنساني، وقد تعرضت أول صورة لهذه النظرية على فرض وجود ارتباط بين الإحباط والعنف، حيث يوجد ارتباط بين الإحباط كمثير والعنف كاستجابة، كما يمثل جوهر النظرية فيما يلي(الشهري، 2009):

1. أن الاحباطات تزيد من احتمالات رد الفعل العدواني.
2. أن العنف يفترض مسبقا وجود إحباط سابق.

5. نظرية الاختلاط التفاضلي (سذرلاند)

يرى سذرلاند أن السلوك الإجرامي سلوك متعلم يتعلمه الفـرد مـن محيطـه الاجتماعي، بحسب درجة التقارب بين الفرد ومحيط المخالطة الطبيعية فكلمـا زاد هذا التقارب زادت إمكانية التعلم، فالفرد إما يحاط بقوى معادية للجريمة، أو محبذة لها، ونتيجة للمخالطة يحصل التدريب والتعليم(المطيـري، 2006)، وتقـوم هـذه النظرية على عدة فروض يمكن إجمالها فيما يلي(طالب، 2003):

1. أن السلوك الإجرامي سلوك متعلم يتم اكتسابه وتعلمه مـن خـلال الأسـرة أو المدرسة أو وسائل الإعلام أو عن طريق التفاعل مع أشـخاص آخـرين يـتم الاختلاط بهم.
2. العلاقات المؤثرة على السلوك تكون عن طريق الاتصال المباشر، وهذا من شأنه أن يضعف من شأن الاتصالات الأخرى غير المباشرة وتأثيرها على السلوك.
3. يتضمن التعليم الإجرامي التدريب عليه وتوابع التعليم وآلياته.
4. الاختلاط التفاضلي، يختلف بحسب التكرار والاستمرار والأسبقية، فكلما كـرر الفرد الاتصال مع المجتمع الضيق، وكان الاتصال مبكراً وأطـول، زاد التـأثر بثقافة وسلوك المجتمع الضيق المخالط، وزاد احتمال الاستجابة لثقافة وسلوكيات المختلط بهم من طرف الفرد المختلط.

5. السلوك الإجرامي قد يعبر عن حاجات وقيم عامة، ولكنه لا يمكن أن يفسر انطلاقاً من هذه القيم والحاجات وحدها، فالقيم والحاجات العامة تصلح لتفسير أصل السلوك وليس صفاته، فكل سلوك هو تعبير عن قيم وحاجات.

يتضح من خلال هذه النظرية أنها تنظر إلى العنف على أنه سلوك يتعلمه الفرد من محيطه الاجتماعي المختلط به، وهذا يعني أن الأسرة هي أكثر المحيطات التي يتعلم منها الفرد تفاعله المستمر والمتكرر معها.

6. نظرية الضبط الاجتماعي

بحسب هرشي (Hirschi) أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة، وعلاقتهم أو روابطهم الاجتماعية تمنعهم من ارتكابها، وهكذا جاء سؤال النظرية الرئيس مخالفاً لنظريات الخمسينيات، التي حاولت الإجابة عن ارتكاب الجرائم من خلال التساؤل القديم الجديد" لماذا يرتكب الناس الجريمة؟" فيما عكس هرشي سؤال هوبز وغيره "لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟" وكانت الإجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية، كلما قلت فرص الانحراف(الوريكات، 2008)، ومن سمات الملتزمين بالقانون كما يشير ويليمز (Williams) المشار إليه في (يوسف، 2002) ما يلي:

أ. الروابط (العلاقات): إن الروابط والعلاقات القوية مع الناس الآخرين تجعل فرصة ارتكاب الجريمة أقل، وأقوى هذه الروابط والعلاقات تكون مع المؤسسة الاجتماعية غير الرسمية الأسرة، بالرغم من أن بعض الروابط تتشكل مع من بيدهم السلطة كالمدرسين، والموظفين، والعلاقات الشخصية الأخرى.

ب. الالتزام: وتعني التزام الفرد تجاه الزوجة، والأولاد، والتعليم والوظيفة، والاستثمارات المالية، واستثمارات الملكية، وكلما كانت تلك الاستثمارات مهمة للفرد، كلما كانت فرصة ارتكاب الجريمة أقل لخوفه عليها.

ج. الاستغراق: وتعني المدة التي يقضيها الفرد في ممارسة أنشطة مشروعة معينة (في العمل، أو في المنزل)، وتكون الجريمة أقل احتمالاً إذا كانت المشاركة في نشاط تقليدي أو مشروع مهم بالنسبة للفرد.

د. الاعتقاد: إن الاعتقاد والإيمان بقيم المجتمع يعد رباطاً اجتماعياً مانعاً للانحراف والجريمة.

ومن النظريات المفسرة لظاهرة العنف نظرية الأدوار التي تهتم بالعلاقة بين طبيعة أداء الأدوار داخل الأسرة وعلاقتها بظهور العنف لدى الأبناء، ونظرية التعلم التي تُلقي الضوء على بعض العوامل المُرتبطة بالسلوك العدواني أو العنف، أما نظرية الضغط أو المشقة فتقوم على افتراض أن الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر في بعض العمليات النفسية التي قد تدفع الشخص إلى السلوك العدواني، ونظرية الأنساق الاجتماعية التي تنطلق من البحث في حاجات الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم داخل المجتمع التي تتشكل كنسق اجتماعي، يعمل على تلبية حاجات الفرد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أما نظرية ثقافة العنف فتطورت من خلال البحوث التي أجريت على السلوك العنيف والإجرامي لدى بعض فئات المجتمع، في حين أن نظرية الصراع الاجتماعي استمدت أصولها من الماركسية التي تعتبر أن التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هو المولد الأساسي للصراعات في المجتمع(زايد وآخرون، 2002).

وقد أشار (الحسن، 2008)، إلى ثلاثة أُطر نظرية لدراسة العنف هي: الصراع بين القوى السياسية والدينية والاجتماعية، ونظرية الإحباط والعدوان، ونظرية كبش الفداء.

أما (الخولي، 2006)، فتحدث عن نظريات الضغط البيئي، والحرمان البيئي، والنظرية الحلزونية، والتطهير أو التنفيس، والنظرية التقليدية، ونظرية الانفعالات النظرية السلوكبة، والوظيفية، ونظرية الثقافة الفرعية للعنف، ونظرية الأدوار ــــ والمزاج العدواني(تأثير الحوافز أو المثيرات)، ونظرية الضبط، ونظرية استهداف العنف، والتعلم الاجتماعي، والنظرية الإحباطية، ونظرية الصراع. تنطلق هذه الدراسة من أن العوامل التي قد تؤدي إلى العنف مشتقة من الضغوط العامة(اجتماعية–اقتصادية)، والعوامل المرتبطة بالحكومة والقوانين، إضافة إلى العوامل المتعلقة بمؤسسات التنشئة والإعلام.

2.1.2 التماسك الاجتماعي

أولاً: مفهوم التماسك الاجتماعي

التماسك الاجتماعي من المفاهيم المهمة والصعبة التي يهتم بدراستها علم الاجتماع وعلم النفس، ومع هذا ليس هناك معنى واضح وقاطع لمفهوم التماسك الاجتماعي. يُستعمل المفهوم في وصف الحالات التي يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض بروابط اجتماعية وحضارية مشتركة، ويُستعمل عادة في تفسير أسلوب تماسك أفراد الجماعات الصغيرة، الذي يكون إما بدافع الإغراء – أي إغراء الجماعة الصغيرة لأعضائها – أو بدافع المصالح والأهداف – أي المصالح التي حققها أعضاء الجماعة نتيجة انتسابهم إليها وعضويتهم فيها، وقد استخدم عالم الاجتماع "إيميل دوركايم" اصطلاح التماسك الاجتماعي استعمالاً علمياً في كتابيه: "تقسيم العمل"، و"العمل الانتحاري". وهو يقول في هذا الصدد إن درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجماعة والمنظمات والمجتمعات التي تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في أنماط سلوك الأفراد(الجوهري، 1998).

وكان "دوركايم" مهتماً بخاصة بالدراسة الدقيقة للصلة بين الفرد والمجتمع في وقت كانت تنمو فيه روح الفردية والاضطراب الاجتماعي والتشدد الأخلاقي. وفي دراسته سالفة الذكر طرح ثنائيته الشهيرة التماسك أو التضامن الذي يقوم على التشابه المميز للمجتمعات الانقسامية البسيطة والذي أسماه التضامن الآلي، والتضامن القائم على الاعتماد المهني المتبادل في المجتمعات ذات التنظيم الأخلاقي الكثيف والذي أسماه التماسك العضوي. ويُشير التماسك إلى الإيمان بالاشتراك في الأهداف والمصالح. لذلك يُعد التماسك أمراً عظيم الشأن بوصفه مصدراً للقوة والمقاومة(الجوهري، 1998).

ويستخدم بعض العلماء مصطلح التماسك الاجتماعي في الإشارة إلى الجماعة الصغيرة أو الكبيرة التي تكشف عن ثلاث خصائص أساسية، هي:

1. ارتباط الأفراد بمعايير وقيم عامة.
2. الاعتماد والتبادل بين الأفراد، الذي يكون نتيجة لمصالح مشتركة.
3. توحد الأفراد بالجماعة. (الصفتي، 2000):

وقد عرف "إتزيوني" Etziuni التماسك بأنه علاقة إيجابية معبِّرة بين فاعلين فما فوق، غير أن هذا التعريف يتجنب عن عمد استخدام مصطلح الجماعة، مع أن التماسك نفسه غالباً ما يكون خاصية مميزة للجماعات، ولم يتضمن الإشارة إلى قيم وأهداف مشتركة، بل يكتفي بالإشارة إلى المعايير العامة التي تحدد ظروف وشروط العلاقة بين الأفراد، وإن التماسك الاجتماعي يعني تلك الروابط القوية والعلاقات الموجبة الناتجة عن تفاعلات الأفراد في إطار المجتمع، بالشكل الذي يجعل الأداء الوظيفي لبنى المجتمع يسير نحو المزيد من التفاعل الذي يجعل الفرد ملتزما بالمعايير والقيم المشتركة بما يوحد الفرد بالجماعة، ويعمل على استقرار النظام الاجتماعي، مشكلا وحدة اجتماعية ثقافية متينة(الجوهري، 1998).

والتماسك هو مدى الترابط بين أفراد الجماعة، ويطلق مفهوم التماسك الاجتماعي على حقل القوى الجاذب للأفراد، المؤثر في تفاعلهم، ويقاس التماسك الاجتماعي بتقنية المقايسة الاجتماعية، وذلك على مستويات، وقد أوردها (الجوهري، 1998):

أولا: مستوى ظهور تباين في الآراء أو في المسالك الاجتماعية للأفراد، حيث يدور الصراع الاجتماعي وتتحرك القوى الضاغطة لحصر الصراع وحسم الخلاف، سواء بطرد الفرد المخالف من الجماعة، وإما بتعديل آراء المخالف وتبديل مواقفه، وإما بتمكنه من تعديل آراء الآخرين ومواقفهم.

ثانيا: مستوى الجماعة ذات التماسك الرفيع، حيث يكون تبدل آراء الأفراد المخالفين (المنحرفين عن معيارية المجتمع) ذا وتيرة أسرع مما هو عليه في الجماعة ذات التماسك المنخفض.

ثالثا: مستوى الجماعة ذات التماسك المهني أو التقني أو السياسي أو الديني الرفيع جدا، التي يشعر أفرادها بطمأنينة وأمان وببذل نشاطات متميزة إنه مستوى الصفوة، هنا يقارن التماسك بالتدامج أو الانصهار الاجتماعي.

وليس للتماسك الاجتماعي معنى متفق عليه بصفة عامة، وهو يستخدم عادة بصورة رسمية للإشارة إلى مواقف يرتبط فيها الأفراد الواحد بالآخر من خلال مجموعة من الالتزامات الثقافية والاجتماعية المشتركة، وإن بعض علماء الاجتماع

ادخلوا المصطلح للإشارة إلى الجماعات الكبيرة والصغيرة على السواء التي تتميز بثلاث مميزات رئيسة هي: التزامات الفرد بالمعايير المشتركة والقيم، والاعتماد المتبادل الناشئ عن المصلحة المشتركة، وتوحيد الفرد بالجماعة(الجوهري، 1998).

إن التفكك الاجتماعي مصطلح شاع استخدامه في كتابات علماء الاجتماع للدلالة على مفهوم عام يشمل كل مظاهر سوء التنظيم في المجتمع من الناحيتين العضوية والثقافية، وقد يراد به أحيانا عدم التناسق أو التوازن بين أجزاء ثقافة المجتمع، من الناحيتين العضوية والثقافية، وتتمثل دواعي التفكك الاجتماعي في التغيرات السريعة التي تحدث داخل المجتمع، فعندما يتعرض المجتمع لحالة من عدم الاستقرار في العلاقات القائمة بين أعضائه فإن الترابط الاجتماعي ينعدم بين أجزائه(أبو توتة، 1998).

والتفكك الاجتماعي يلعب دورا قويا في نمو ظاهرة السلوك العنفي، باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعة من الوحدات الاجتماعية والنظم وكل وحدة منها تشبع له بعض الحاجات، ولكل وحدة بالنسبة لكل الوحدات في المعايير التي تنظم السلوك، وحيث أن الفرد في تفاعله داخل المجتمع ينتقل من جماعة الأسرة إلى جماعة الرفاق ومن المدرسة إلى زملاء العمل، ومن خلال تفاعل الفرد مع هذه الجماعات، فإنه يكتسب منها بعض معايير السلوك التي توجه علاقاته بالآخرين، وأن فرصة التماثل بين المعايير تزداد كلما كانت الجماعات التي يتفاعل معها الفرد محدودة بعكس ما إذا اتسعت دائرة تفاعله وهو ما يؤدي إلى حالة من اضطراب في المخزون المعرفي للمعايير في حالة وجود أنماط ثقافية ومعايير مختلفة بين الجماعات تؤدي لصراعات داخلية تؤدي إلى أنماط انحرافه(الشهري، 2009).

ثانيا: العوامل المؤثرة في التماسك الاجتماعي

1. تعتبر الحروب والنزاعات المسلحة، وعمليات الغزو والكوارث، من العوامل التي تؤثر في التماسك الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى أنها تدفع المجتمع إلى إعادة تنظيم أولوياته، وتدفع الأفراد إلى إعادة النظر في أهدافهم وسبل تحقيقها، كما تؤدي إلى اهتزاز قيم الأفراد، ونشأة الصراعات النفسية داخل الفرد وبينه وبين

غيره من أعضاء المجتمع، ونقص إشباع حاجات الأفراد المختلفة، والشعور بالتهديد.

2. كلما ازدادت المدنية قل التماسك الاجتماعي، فمع ازدياد معدل المدنية تقل العلاقات الحميمية بين أفراد المجتمع، ويزداد تنافسهم، وترتفع نفقات المعيشة، وتزداد مطالب الحياة المادية مما يُضيف أعباءً جديدة على الأفراد. وتزداد العزلة الاجتماعية مما يشجع على الانطواء وتصدع التفاعل السوي.

3. الهجرات المتعددة، من داخل المجتمع كانت إلى أجزاء وأقاليم أخرى منه، أم من خارجه. فالمهاجر ــ وخاصة إلى الخارج ــ يفقد ذاتيته حين يواجه قيماً جديدة، كما يشعر بالعزلة عن الآخرين شعوراً قوياً، ويفقد الإحساس بقيمته بسبب أنه لا يملك من أنواع المهارات ما يلزم لتحصيل العمل والمركز في المجتمع الجديد، بالإضافة إلى ذلك يشعر المهاجر بالوحشة والإحباط وانعدام الطمأنينة، مما يؤثر في توافقه الاجتماعي، وقد أدت الهجرات المتعددة من خارج المجتمعات إلى بعض الظواهر، مثل تكوين أحياء خاصة بالمهاجرين، وتكوين جماعات عنصرية، وإصابتهم ببعض الاضطرابات النفسية والعقلية بنسبة أعلى من أبناء المجتمعات الأصلية.

4. التغير الثقافي نتيجة للغزو الثقافي أو الاحتكاك بثقافات مختلفة احتكاكاً مستمراً، مما يؤدي إلى صراع بين القيم الأصيلة والقيم الواردة أو الغازية. من هذه القيم الغازية مجموعة قيم ترتبط بالحداثة وما بعد الحداثة، بالعلمانية، بالتدمير الخلاق للقديم، بالهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية، بالماكدونالية (كنشاط إنساني عقلاني يعتمد على الإنجاز السريع والإنجاز الشخصي).

وتُمثل الأسرة القنطرة الإنسانية التي ينتقل من خلالها الفرد من كائن بايلوجي إلى عضو اجتماعي في المجتمع عبر الاسم الذي عادة ما يطلقه الأهل أو حتى الأصدقاء والذي يمثل رسالتهم إلى المتلقين له محتوى ومعان مصاحبة .ولعل ابرز يتشربه الطفل في الأسرة العربية هو الإقرار بان هناك مسلمات اجتماعية لا تشمل التقسيم اللامتكافئ للأدوار داخل الأسرة بين فروسية الرجل وتفضيله كذكر نحسب بل يضاف إلى ذلك أن الأب/هو رب الأسرة وبالتالي فان قراراته مقدسة وعلى

الجهة ثمة تنشئة تقوم على النظر المرأة نظرة غير منصفة إنسانيا(المحادين، 2009).

ثالثا: المكونات الأساسية للبنية الاجتماعية للمجتمع الأردني:

يذكر (المحادين، 2009) المكونات الأساسية للبنية الاجتماعية للمجتمع الأردني وانعكاساتها على المجتمع لاحقا، وهي كما يلي:

1-**الصحراء:**

تشكل الصحراء ما نسبته 80% تقريباً من أراضي الأردن، وهي الحاضن الاقتصادي والسلوكي الدائم الحضور في بنيتنا الذهنية والسلوكية والقيمية التي تؤمن بالمغالبة والفروسية والقيم الجمعية " أعوذ بالله من كلمة إنا " ،" أنا واخوي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب ".. بذلك تشكل الجماعة الأولية والطائفة أساسا للقيمة خصوصا وان الإنسان هنا يتصف بالاعتداد وبالاستقلالية ويكره النظام والاستقرار.

2-**الديموغرافيا الأردنية:** (الجغرافيا والسكان):

(أ) **الجغرافيا:**

إذ أن المتبقي من مساحة الوطن موزعة على البادية والسلسة الجبلية الممتدة من جبال الشراة وصولاً إلى جبال عجلون مروراً بجبال الطفيلة ومؤآب، حتى مناطق الأغوار وهي الامتداد لحفرة الانهدام ومناخها الحار ترابطاً من اخفض نقطة في العالم، وهي البحر الميت ودون أن ننسى الامتداد السهلي من حواف منطقة الربة مروراً بمأدبا وانتهاء بسهولة حوران داخل الحدود الأردنية؛ وأخيرا حتى العاصمة عمان، وهذه عوامل أساسية في التكوين النفسي والبصري والعلائقي مع الطبيعة وأسباب الحياة فيها فكراً وسلوكاً.

(ب) **البنية السكانية:**

تتجلى البنية السكانية بجميع الأردنيين بالمعنى الدستوري؛ فلدينا مثلا الأهل الذين شُردوا من قبل الاحتلال الصهيوني فهم نتاج المدرسة الصراعية بالمعنى الحياتي والحضاري، التي تقول أردنيا وعربيا – غير رسمي– كتفكير وكسلوك للان ؛ ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة عبر الأجيال، ولدينا إخوتنا من الشركس

والشيشان ..الخ وهم في تماه ما مع نفس المدرسة الصراعية؛ وقبلهم لدينا الأردنيين الذين استقبلوا إخوانهم من العرب والمسلمين في الأردن، فهم المتمثلون لقيم الصحراء المغالبة فكرا وسلوكا وهم ليسوا على توافق عميم مع فكرة مركزية القانون والمؤسسية الحقة؛ كون الأخيرة تعتمد المعايير الأدائية للملتحقين في عضويتها ومنافساتها بغض النظر عن خلفيته عملا بأطروحات المواطنة وترجماتها الإجرائية الواعد للآن في المجتمع الأردني.

3-العلاقة مع الماء:

ويبدو أن علاقتنا مع الماء في ضوء ما سبق هي علاقة المُشتهى الحياتي ابتداء، إذ أن أول تعارُف للأردنيين مع الماء يعود إلى الربع الأول من القرن الماضي عندما ألحقت العقبة مع الدولة الأردنية الناشئة حوالي عام 1928، ولعل من فرحنا بهذا اللقاء فقد اسميناه ثغر الأردن الباسم تيمناً بالفاه كمدخل وحيد للغذاء الممضوغ من جهة، ومن جهة ثانية فان الأردن الحبيب يُعد من بين أفقر عشرة بلدان في العالم من حيث حصة الفرد في الماء الذي هو كل شي حي . وحتى عربيا فأن المتمعن لخارطة الوطن العربي يجد أن البحر الأحمر وحد ه الذي يخترق الأرض العربية كذلك.

4-اللغة العربية :

وهي لغة ولودة بالمعاني ومقدسة أيضا، ووسيلة التفاهم والتعامل في ما بيننا ومع هذا فإن مرونة لغتنا العربية قد جُعلت وجراء الاستخدام الخاطئ بقصد ربما لمدلولاتها الدقيقة غير حاملة للمعاني والمعاناة الحقيقية في تعبيراتنا الحوارية على قلتها أصلا .. وقد برعنا في نحت المداليل ذات المعاني المُنزاحة عن صدقيتها ..فلدينا المناطق الأقل حظاً، ولدينا الأسر العفيفة ولدينا القمة غير العادية ، ولدينا ثقافة العيب . ولدينا تعديل السعار وليس رفعها، ولدينا النكسات وليس الهزائم.. ولدينا صاحب اليد الطويلة وليس السارق والبصير ليس الأعمى، والأطفال مجهولي النسب وليس اللقطاء... الخ؛ وهنا نأتي إلى دور الإعلام كحامل ومحمول للمعاني المنزاحة بقصد.

5- الإعلام:

الإنسان ابن بيئته ربما؛ ولكنه بذات الوقت ابن لمشاهداته التي يتشربها مـــن دكتاتورية البصر غالبا والتي يمثلها الإعلام المرئي؛ ومن ثم بقية الحواس، لاســـيما القراءات الأخرى المتمة – مثلا نسبة 5% في الصحف والتي تشكل الثقافة محورها الرئيس/ المسؤولية الاجتماعية كوجه ثان لأرباح الشركات؛ **ولا** يغيب عن أبصارنا ربع الصفحة التي استحدثت لإبداء القراء لأرائهم عن ما ينشر في صحفنا الأردنية من موضوعات مقارنة بأعداد الصحف اليومية والأسبوعية نسبة وتناسب؛ متجاهلين واقع ما يشاهد من أراء المواطنين من برامج في تلفزيوننا الأردني لانعدام وجود مثل هذه الآراء لمشاهديه أصلا.

6- مورد الوقت:

المقصود به هنا انه المورد النادر وغير المتجدد الذي يـــستحيل حفظـــه أو تخزينه ويُقاس عادة بالوحدات الرياضية الافتراضية كما ترى فلسفة الفيزياء: عقد، سنه، شهر، أسبوع، يوم الساعة وأجزاؤها، وهو ما يُعرف بميزانية الوقـــت، التـــي تقسم علميا على- أوقات النوم وقضاء الحاجـــات الأساســـية، ووقـــت العمـــل أو الدراسة،والوقت الحر_ وأهمية هذا المتغير تكمن في كيفية تعاملنا معه في حياتنـــا اليومية كأردنيين كونه يشكل مؤشرا دالا على درجة تطورنا؛ اقترابا مـــن الحيـــاة المعاصرة أم استمرارنا ميكانيكيا مع حياة الصحراء أو التريف الحضري والعصبية التي قد تظهر في" مدننا العربية" عندما يتقلص ظل العلم و الدولة القوية كما يـــرى العلامة ابن خلدون.

7- القانون:

وما يمثله من غلبة طرف ما للتعاقد الاجتماعي ومكوناته أما باتجاه التعدديـــة والتسامح أو إعادة إنتاج الرؤى الأحادية فكرا واقتصاد، وإلا كيف نفسر قيام إحدى الحكومات بإصدار عشرات القوانين الاستثنائية رغم عدم وجود ضرورة دســـتورية لذلك.

2.2 الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات حول موضوع العنف عامة ، ولكن قلت الدراسات التي تناولت العنف المجتمعي، والتماسك الاجتماعي، وتاليا سنعرض لبعض الدراسات التي تناولت العنف وبعض المتغيرات الأخرى، وقد تم تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، مرتبة من الأقدم إلى الأحدث.

أ. **الدراسات العربية**

أجرى (أبو عاقلة، 2000) دراسة بعنوان: المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء والمستوى الاجتماعي – الاقتصادي وعلاقته بالسلوك العدواني لدى الأبناء، هدفت إلى معرفة العلاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعدوان وكذلك بحثت في العلاقة بين الأبناء والسلوك العدواني بعينه بلغت (20) طالب وطالبة في المرحلة الثانوية بين الصف الأول والثاني بولاية الخرطوم حيث توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النوع الاجتماعي والسلوك العدواني. وعدم وجود علاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسلوك العدواني.

وأجرى (الشهري، 2003) دراسة بعنوان: العنف في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلاب، وهدفت إلى التعرف على أشكال العنف المدرسي من وجهة نظر المعلمين والطلاب في مدارس الرياض، وتكونت عينة الدراسة من (329) طالبا، و(55) معلما، وأظهرت نتائج الدراسة: العنف الرمزي أكثر أنواع العنف التي يتعرض لها المعلمون من الطلاب في المدرسة. وأن أكثر أشكال العنف التي يتعرض لها المعلمون من الطلاب كانت تتم بشكل عنف جماعي.

أما (المطوع وحسن، 2006) فقد قاما بدراسة بعنوان: "العنف في مجتمع الإمارات: أشكاله وأسبابه ونتائجه، دراسة ميدانية على طلاب جامعة الإمارات العربية المتحدة" هدفت إلى التعرف على العنف في مجتمع الإمارات: أشكاله وأسبابه ونتائجه، وتكونت عينة الدراسة من (269) طالباً وطالبة من طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، وأظهرت النتائج أن مجتمع الإمارات ليس بعيداً عن

غيره من المجتمعات من حيث ممارسة العنف، وأن الفئات الضعيفة في المجتمع (المرأة والطفل) أكثر تعرضاً للعنف، وأن أفراد العينة تعرضوا للعنف من قِبَل جهات متعددة في الأسرة وفي المدرسة ومن قبل الزملاء، كما أن أفراداً من عائلاتهم تعرضوا للعنف على مرأى منهم. كما أشارت النتائج إلى أن أفراد العينة مارسوا العنف ضد الآخرين أفراداً أو من خلال (الشلة)، وأن مثل تلك الممارسة تنبع من أن العنف يولد العنف، وأن هؤلاء الذين يُمارس ضدهم العنف سيمارسون العنف ضد الآخر في يوم من الأيام.

وأجرى (المطيري، 2006) دراسة بعنوان: " العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العنف الأسري وانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الإحصائي، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (100) من النزلاء السعوديين في دار الملاحظة بالرياض، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة: وجود علاقة بدرجة متوسطة بين بعض أنماط العنف الأسري وانحراف الأحداث. وأن حجم العنف الأسري داخل أسر الأحداث المبحوثين كان بدرجة منخفضة.

وأجرت (جميل، 2007) دراسة بعنوان: " العنف الاجتماعي: دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي: مدينة بغداد نموذجا" هدفت إلى التعرف على بعض مظاهر العنف الاجتماعي في المجتمع العراقي، واقتصرت عينة الدراسة على الراشدين من ثلاثة مستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة(المستوى المتدني، والمتوسط، والراقي)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العنف يشيع داخل المجتمع بدرجة عالية، مؤكدة على دور الأوضاع الاقتصادية المتدنية في إشاعة العنف.

أما (الطاهر، 2009) فقد أجرت دراسة بعنوان: " الأساليب التربوية الحديثة في التعامل مع ظاهرة العنف الطلابي" هدفت إلى التعرف على مظاهر العنف ضد الزوجات المعنفات وأساليب التعامل التي تستخدمها الزوجات المعنفات في مواجهة العنف ومدى اختلافها تبعاً لمتغيري التعليم والعمل،وقد تكونت عينة الدراسة من (132) زوجة منهن (112) زوجة معنفة تم اختيارهن بالطريقة القصدية من خلال الاتحاد النسائي الأردني والمعهد الدولي لتضامن النساء، وبعض المراجعات

للمحكمة الشرعية، و(20) زوجة غير معنفة، تم اختيارهن بطريقة قصدية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن أكثر مظاهر العنف انتشاراً ضد الزوجات هي العنف النفسي يليه العنف الاجتماعي ثم العنف الجسدي ثم الاجتماعي – المادي ثم العنف الجنسي وأخيراً الديني. وأظهرت كذلك أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أشكال العنف تعزى إلى متغير مستوى التعليم، فقد اتضح أن أكثر أشكال العنف انتشاراً ضد النساء من مستوى تعليم إعدادي فما دون هي الضرب بالأيدي والأرجل، الضرب باستخدام أداة، الإحراج أمام الآخرين، والتهديد بالضرب والإيذاء ثم الاستيلاء على الراتب والاتهام بالبرود الجنسي في حين تعرضت النساء من مستويات التعليم العالي إلى الخنق والإجبار على ترك الصلاة والحجاب. وأظهرت كذلك أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في أشكال العنف تعزى إلى متغير العمل حيث ظهر أن أكثر أشكال العنف انتشاراً لدى النساء غير العاملات هي: التحقير والسخرية والنعت بألفاظ بذيئة والإحراج أمام الآخرين والتشكيك بالواجبات الدينية المتعلقة بالزوج والأولاد.

وأجرى (الشهري، 2009) دراسة بعنوان: " العنف لدى طلاب المرحلة المتوسطة في ضوء بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية في مدينة جدة" هدفت إلى التعرف على العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء والعنف لدى طلاب المرحلة الأساسية المتوسطة في مدينة جدة. وتكونت عينة الدراسة من (530) طالباً من طلاب الصف الثالث المتوسط في مدينة جدة، وأظهرت الدراسة عددا من النتائج من أهمها: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجات مقياس العنف ودرجات مقياس أساليب التنشئة الاجتماعية كما يدركها أفراد عينة الدراسة. وأظهرت كذلك أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات مقياس العنف تبعا لاختلاف المستوى التعليمي للوالدين، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لاختلاف المستوى الاقتصادي للوالدين.

وأجرى (المواجدة، 2010) دراسة بعنوان" عوامل الخطورة في العنف العشائري في الأردن" هدفت إلى التعرف على عوامل الخطورة في العنف العشائري في الأردن أي(أسبابه) واستخدمت الدراسة أسلوب دلفاي لتقصي آراء

الخبراء وذلك من خلال طرح أسئلة حول موضوع الدراسة ثم تحليلها كيفياً، وعمل قائمة بأفكار واتجاهات الخبراء حسب الأهمية والخطورة وتكونت عينة الدراسة من (51) خبيراً من شيوخ ووجهاء العشائر والحكام الإداريين وبقيت أسماء المختارين سرية تحقيقاً للموضوعية وكانت عينة الدراسة إقليم الجنوب في المملكة الأردنية الهاشمية. وأظهرت نتائج الدراسة أن أبرز العوامل المؤدية للعنف العشائري في الأردن مرتبطة ببعض العوامل الاجتماعية مثل الثأر، وقضايا الشرف، وكذلك بعض العوامل الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، إضافةً إلى بعض العوامل الحكومية مثل الانتخابات والقوانين والأنظمة والتشريعات. مما يؤكد أهمية الدراسة الحالية التي تبحث بشكل تفصيلي في أسباب العنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين.

وأجرى (شتيوي، وآخرون، 2010) دراسة بعنوان: "العنف المجتمعي في الأردن" هدفت إلى التعرف على العنف المجتمعي في الأردن، التي أُجريت بإشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية/ صندوق دعم البحث العلمي. وأوضحت النتائج أن أهم شكل للعنف المجتمعي في الأردن هو المشاجرات الجماعية التي تبدأ عادة بخلافات أو مشكلة بين شخصين لتتطور لاحقاً إلى مشاجرة جماعية بين أفراد الأطر المرجعية (العشيرة أو المنطقة) التي ينتمي إليها الأشخاص المختلفون، وعزت الدراسة الأسباب والعوامل التي أسهمت في العنف المجتمعي إلى الدور المتنامي للأطر التقليدية كالعائلة والعشيرة ومسقط الرأس، كما أن استمرار العمل بالعرف العشائري دون وجود اختصاص قضائي كما كان في السابق وتوسع استخدامه في كثير من القضايا غير العشائرية أدى إلى توسع هامش أعراف المجتمع على حساب القانون وهيبته، كما أن المشاكل التي يعاني منها الشباب الأردني كالبطالة، والإحباط السياسي، والاجتماعي، والنفسي، كانت عاملاً مهماً جداً في انتشار هذه الظاهرة، إضافة إلى ضعف الثقافة القانونية لدى المواطنين، وعدم الثقة بتطبيق القانون بالتساوي، أدى إلى عدم احترام القانون والتطاول عليه.

وأجرى (الطويل، 2011 أ) دراسة بعنوان: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للعنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين"، هدفت إلى الكشف عن أسباب

شيوع العنف في المجتمع الأردني من وجهة نظر الطلبة الجامعيين. وتكونت عينة الدراسة من (486) طالبا وطالبة من طلبة جامعة الحسين بن طلال الموزعين على الكليات الثمانية خلال الفصل الدراسي الأول من العم الدراسي 2009-2010، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عامل الواسطة والمحسوبية جاء في المرتبة الأولى من بين جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة للعنف المجتمعي، ثم تلاه التفكك الأسري، ثم عامل البطالة. وأظهرت كذلك أن رأي الطلبة تجاه العوامل المتعلقة بالعشائرية والقبلية ودورهما في شيوع العنف المجتمعي كان متدنيا. وأظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للعنف المجتمعي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمستوى الدراسي، والمعدل التراكمي). وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات مكان السكن، والإقليم، والكلية، ودخل الأسرة وحجمها، ومستوى تعليم الأب والأم.

وأجرى (الصبيحي والرواجفة، 2010) دراسة بعنوان: " العنف الطلابي وعلاقته ببعض المتغيرات" هدفت إلى التعرف إلى مشاركة الطلبة في العنف داخل الجامعات وعلاقته ببعض المتغيرات(المستوى الدراسي، والمعدل التراكمي، والتخصص، والجنس، والدخل، والخلفية الثقافية). تكونت عينة الدراسة من (1000) طالب وطالبة من الجامعة الأردنية بمختلف التخصصات والمستويات الدراسية لطلبة البكالوريوس. وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر الأسباب التي تدفع الطلبة إلى المشاركة في العنف هو التعصب للعسيرة والأقارب والأصدقاء وشعورهم بظلم أنظمة الجامعة، وعدم ثقتهم بالمستقبل، وشعورهم بأنهم مرفوضون من قبل الجنس الآخر.

أما دراسة (الطويل، 2011 ب) بعنوان: " العنف المجتمعي وعلاقته بالقوانين، ومؤسسات التنشئة، والضغوط العامة، من وجهة نظر الطلبة الجامعيين"، التي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين العنف المجتمعي والقوانين، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، والضغوط العامة (الاجتماعية-الاقتصادية) من وجهة نظر عينة من طلبة جامعة الحسين بن طلال. تكونت عينة الدراسة من (486) طالباً وطالبة من الطلبة المسجلين في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2010/2009 ،

وتم تطبيق أداة قياس مكونة من (61) فقرة من نوع (ليكرت) الخماسي بعد التحقق من دلالات صدقها وثباتها. وأظهرت النتائج أن الطلبة يرون أن عوامل التنشئة الاجتماعية تُسهم في شيوع العنف المجتمعي أكثر من عوامل الضغوط العامة (الاجتماعية-الاقتصادية)، وعامل القوانين. كما تبين وجود أثر دال إحصائيا لمتغيري الجنس والمستوى الدراسي في وجهات نظر الطلبة، لعوامل شيوع ظاهرة العنف المجتمعي.

وأجرى (العساسفة، 2011) دراسة بعنوان: " مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي: دراسة ميدانية في جامعة مؤتة" هدفت إلى معرفة علاقة مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي لدى الطلبة الجامعيين من وجهة نظر الطلبة أنفسه في جامعة مؤتة. وتكونت عينة الدراسة من (610) طالبا وطالبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة حصول مؤشرات تفاعل الطلبة مع الإدارة الجامعية والهيئات التدريسية والمشاركة في الأنشطة الجامعية والوعي القانوني بحقوق وواجبات الطلبة بدرجة تقدير مرتفع الأهمية، وجاءت أنماط التنشئة الاجتماعية بدرجة تقدير متوسط، كما أظهرت النتائج أن مؤشر استثمار الطلبة للأوقات الحرة خارج المحاضرات النظامية بدرجة تقدير قليلة، وعليه يكون تأثير مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي على العنف لدى الطلبة الجامعيين قد جاء متوسط الأهمية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم.

ب. الدراسات الأجنبية

قام روبرت و باريش (Robert & Barish, 2001) بدراسة بعنوان:" Legislation and Regulations Workplace Violence in the United States and British Cloumbia " . وخلصت النتائج إلى أن تفعيل القوانين الخاصة بحماية العاملين من العنف في مكان العمل، قد زاد من إدراك العاملين والجمهور العام وصناع القرار ووعيهم حول مخاطر العنف، كما أشارت إلى أنه مع حلول عقد التسعينيات من القرن العشرين زاد وعي الناس وإدراكهم بضرورة الحد من ظاهرة العنف من خلال تطبيق الأنظمة والتشريعات.

في دراسة قام بها مارك وهالي وشمبرلين (Mark, Whaley & Chamberlain, 2004) بعنوان: " The Prevention fo Violent Behavior

عن الوقاية من " by Chronic and Seriouse Male Juvenile Offenders السلوك العنيف من قبل مراهقين جانحين بدرجة شديدة وخطيرة، ومتابعة لمدة سنتين بأسلوب (الرعاية بالتبني متعدد الأبعاد من أجل منع عنف لاحق) و(رعاية مسكن المجموعة للخدمات العادية) تم تطبيقها على عينتين متماثلتين، وكان متوسط أعمار العينة (14.9) حيث تم اختيارها عشوائياً من شمال غرب الولايات المتحدة الأمريكية، لـ (79) مراهقاً، توزعت على المجموعتين رعاية مسكن المجموعة بلغت(42) والرعاية بالتبني من أجل منع عنف لاحق بلغت(37) حيث فحص الباحثون تأثير الرعاية بالتبني على الإحالة الرسمية للجانحين بالعنف، وعلى الإفادات الذاتية للسلوك الأقل خطراً والأكثر شيوعاً مثل الضرب. حيث أشارت النتائج إلى أن مراهقي الرعاية بالتبني من أجل عنف لاحق كانوا أقل عرضة لارتكاب الجنح العنيفة من المراهقين في رعاية مسكن المجموعة للخدمات العادية، ولقد استمر هذا التأثير حتى بعد إدخال متغيرات (العمر عند بدء الدراسة، العمر عند إلقاء القبض للمرة الأولى، الجنح السابقة الرسمية، الزمن المستغرق في هذا النموذج)، خلال عامي المتابعة كان 24% من مراهقين رعاية مسكن المجموعة للخدمات العادية بينما كان نسبة مراهقين الرعاية بالتبني من أجل منع عنف لاحق كانت نسبتها 5%.

أما دراسة أستور وميير (Astor & Meyer, 2005) بعنوان: " Where Girls and Woman Won’t Go: Female Students, Teacher, and Social Worker Views of School Safety " هدفت إلى معرفة العلاقة بين الجنس (ذكور– إناث) والعنف في المدارس، بالإضافة إلي تسليط الضوء على العنف ضد الإناث من طالبات وعاملات في المدرسة. وتوصلت الدراسة إلي ارتفاع معدلات العنف بين الذكور أكثر من الإناث، كما توصلت إلي أن الطالبات والمدرسات والعاملات بالمدرسة هم أكثر تعرضاً للعنف، كما أن أكثر صور العنف انتشاراً هي العنف البدني.

وفي دراسة دونيس (Donis, 2006) بعنوان: " Youth Unemployment and Crime in France " هدفت إلى التعرف على تأثير البطالة على جرائم

الاعتداء على الممتلكات، وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة 1990–2000وقد اختبر Donis فرضية بيكر (Becker, 1968) بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع. وقد استخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي. وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

التعقيب على الدراسات السابقة

لقد تباينت أهداف الدراسات السابقة، إذ أن بعضها هدف إلى معرفة العلاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعدوان وكذلك بحثت في العلاقة بين الأبناء والسلوك العدواني مثل (أبو عاقلة، 2000) ومن الدراسات ما هدفت إلى التعرف على أشكال العنف المدرسي مثل دراسة(الشهري، 2003)

ومن الدراسات ما حاول أن يتعرف على ظاهرة العنف وأشكاله في بعض المجتمعات مثل دراسة(المطوع وحسن، 2006)، ودراسة (جميل، 2007)، ومن الدراسات ما هدف إلى التعرف على العلاقة بين العنف الأسري وانحراف الأحداث مثل دراسة (المطيري، 2006)

ومن الدراسات التي تناولت العنف مع بعض المتغيرات الأخرى مثل دراسة (الطاهر، 2009) التي هدفت إلى التعرف على مظاهر العنف ضد الزوجات المعنفات وأساليب التعامل التي تستخدمها الزوجات المعنفات في مواجهة العنف ومدى اختلافها تبعاً لمتغيري التعليم والعمل، ودراسة (الشهري، 2009) التي هدفت إلى التعرف على العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية كما يدركها الأبناء والعنف لدى طلاب المرحلة الأساسية المتوسطة. ودراسة أستور وميير(Astor & Meyer, 2005) التي هدفت إلي معرفة العلاقة بين الجنس (ذكور– إناث) والعنف في المدارس، ودراسة دونيس (Donis, 2006) التي هدفت إلى التعرف على تأثير البطالة على جرائم العنف والاعتداء على الممتلكات.

ومن الدراسات ما هدفت إلى التعرف على العنف الجامعي مثل دراسة (البداينة وآخرون، 2009) التي هدفت إلى التعرف على عوامل الخطورة في البيئة

الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن، ودراسة(الطويل، 2011) التي هدفت إلى التعرف على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للعنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين.

ومن الدراسات التي حاولت التعرف على العنف المجتمعي في الأردن مثل دراسة (شتيوي، وآخرون، 2010) التي هدفت إلى التعرف على العنف المجتمعي في الأردن، ومن الدراسات التي هدفت إلى التعرف على أثر العنف المجتمعي في بعض المتغيرات مثل دراسة (الطويل، 2011) التي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين العنف المجتمعي والقوانين، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، والضغوط العامة (الاجتماعية-الاقتصادية)، ودراسة روبرت و باريش (Robert & Barish, 2001) بدراسة بعنوان التشريعات والأنظمة التي تعالج موضوعات العنف في العمل.

وهناك دراسات حاولت التعرف على طرق الوقاية من السلوك العنيف مثل دراسة مارك وهالي وشمبرلين (Mark, Whaley & Chamberlain, 2004).

وبناءً على ما سبق فقد تبين ما يلي:

1. أن موضوع العنف المجتمعي، سبق أن كان محورًا أساسيا لمجموعة من الدراسات التي تناولته، إما بصورة مستقلة وإما بين مجموعة من المتغيرات.
2. استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في موضوع العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي في بناء الإطار النظري، ومنهجية الدراسة، وتطوير أداة الدراسة وفي مناقشة النتائج.
3. تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في بحثها في أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، حيث لم يجد الباحث-على حد علمه-، أي دراسة تربط بين المتغيرين في نفس المجال، سبق وأن أجريت في البيئة الأردنية.
4. من الملاحظ قلة الدراسات التي تناولت التماسك الاجتماعي، مقارنة بالدراسات التي تناولت العنف.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتضمن هذا الفصل وصفا للمنهجية المتبعة في هذه الدراسة، ووصفا للمجتمع الذي طبقت عليه الدراسة وعينتها، والتعريف بأداة الدراسة وطرق التأكد من مـدى صدقها وثباتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج.

1.3 منهجية الدراسة

تعتمد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتشكل من خلال الرجوع إلى المراجع والمصادر والدراسـات السابقة والبحـوث المنشورة؛ لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات وذلك باستخدام أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة عن أسئلة الدراسة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسـة من العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية من أكاديميين وإداريين، موزعين على كليـة الكرك، وكلية الشوبك، وكلية معان، وكلية العقبة، والبالغ عددهم (600) مـوزعين على (365) عاملا، و(235) عاملة، وقد تم اختيار عينة عشوائية مـن مجتمعـة الدراسة بنسبة (50%)، وقد تم توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة البالغة (300) استبانة، وقد تم استرداد (283) استبانة، حيث بلغـت الاسـتبانات المفقـودة (17) استبانة، ووجدت (8) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، فأكثرها كان للفقرة أكثر من إجابة، وبعضها الآخر وجد كثير من الفقرات لم يتم الإجابة عليها، وبـذلك فقد أصبحت عينة الدراسة (275) عاملاُ وعاملة من الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، والجدول (1) يبن توزيع أفراد عينـة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية.

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية(النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، الشهادة المستوى التعليمي، مستوى الدخل)

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	143	%52.0
	أنثى	132	%48.0
	أعزب	75	%27.3
الحالة الاجتماعية	متزوج	181	%65.8
	مطلق	11	%4.0
	أرمل	8	%2.9
	ثانوية عامة	28	%10.2
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	47	%17.1
	بكالوريوس	128	%46.5
	دراسات عليا	72	%26.2
	30 سنة فأقل	96	%34.9
العمر	31-35 سنة	66	%24.0
	36 - 40 سنة	72	%26.2
	41 سنة فأكثر	41	%14.9
	أقل من 250 دينار	41	%14.9
	251-500 دينار	154	%56.0
الدخل الشهري	501-750 دينار	45	%16.4
	751-1000 دينار	20	%7.3
	1000 دينار فأكثر	15	%5.5

يتبين من خلال الجدول(1) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور حيث بلغ عددهم (143) موظفا بنسبة مئوية بلغت (52%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، أما الإناث فقد بلغ عددهن (132) موظفة بنسبة مئوية بلغت (48%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

أما بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية فقد جاءت فئة المتزوجين في المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم(181) بنسبة مئوية بلغت (65.8%)، وفي المرتبة الثانية جاءت فئة العزاب حيث بلغ عددهم (75) بنسبة مئوية بلغت(27.3%)، تلتها فئة

المطلقين حيث بلغ عددهم(11) بنسبة مئوية بلغت(4%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة الأرامل حيث بلغ عددهم(8) بنسبة مئوية بلغت(2.9%).

أما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فقد جاءت فئة من يحملون درجة البكالوريوس في المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (128) موظفا وموظفة بنسبة مئوية بلغت(46.5%)، وجاء في المرتبة الثانية فئة الدراسات العليا حيث بلغ عددهم (72) موظفا وموظفة بنسبة مئوية بلغت (26.2%) تلتها فئة دبلوم متوسط حيث بلغ عددهم (47) موظفا وموظفة بنسبة مئوية بلغت (17.1%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت فئة من يحملون الثانوية العامة حيث بلغ عددهم (28) موظفا وموظفة بنسبة مئوية بلغت (10.2%).

أما متغير العمر فقد احتلت فئة (30 سنة فأقل) المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم (96) بنسبة مئوية بلغت (34.9%، وجاء في المرتبة الثانية فئة(36−40 سنة) حيث بلغ عددهم (72) وبنسبة مئوية(26.2)، أما المرتبة الثالثة فقد احتلتها فئة(31 − 35 سنة) حيث بلغ عددهم (66) بنسبة مئوية بلغت(24%) ، أما فئة (41 سنة فأكثر) فقد جاءت في المرتبة الأخيرة حيث بلغ عددهم (41) بنسبة مئوية(14.9%).

أما متغير مستوى الدخل فقد جاءت فئة (251 − 500 دينار) في المرتبة الأولى حيث بلغ عددهم(154) بنسبة مئوية (56%)، وفي المرتبة الثانية جاءت فئة(501 − 750 دينار) حيث بلغ عددهم (45) بنسبة مئوية بلغت(16.4%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت فئة (أقل من 250 دينار) حيث بلغ عددهم (41) بنسبة مئوية بلغت(14.9%)، أما المرتبة الرابعة فقد احتلتها فئة (751 − 1000 دينار) حيث بلغ عددهم (20) بنسبة مئوية بلغت(7.3%)، واحتلت فئة (1000 دينار فأكثر) المرتبة الأخيرة حيث بلغ عددهم (15) بنسبة مئوية بلغت(5.5%.

3.3 أداة الدراسة

بعد أن تم الإطلاع على الأدب النظري والمتعلق بموضوعي الدراسة: عوامل العنف المجتمعي، والتماسك الاجتماعي، ومراجعة الدراسات السابقة التي أجريت

حولها، تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة). وقد تم تقسيم أداة الدراسة إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

القسم الأول: ويضم المتغيرات الديمغرافية، وهي:

النوع الاجتماعي: وله مستويان هما: (ذكر)، و(أنثى).

الحالة الاجتماعية: وله أربعة مستويات هي : (أعزب)، (متزوج)، (مطلق)، (أرمل).

العمر: وله أربع مستويات : (30 سنة فأقل)، (31- 35 سنة)، (36 – 40 سنة) (41 سنة فأكثر).

المؤهل العلمي: وله أربعة مستويات: (ثانوية عامة فأقل)، (دبلوم متوسط) (بكالوريوس)، (دراسات عليا).

الدخل الشهري: وله خمسة مستويات:(250 دينار فأقل) (251–500 دينار)، (501–750 دينار)، (751–1000 دينار)، (1001 دينار فأكثر).

القسم الثاني: ويضم الفقرات التي تقيس العوامل المؤدية للعنف المجتمعي البالغة (20) فقرة موزعة على الأبعاد التالية:

البعد الاجتماعي: (1 – 5)، وعددها (5 فقرات)

البعد الاقتصادي: (6 – 10)، وعددها (5 فقرات)

البعد الثقافي: (11 – 15)، وعددها (5 فقرات)

البعد القانوني: (16 – 20)، وعددها (5 فقرات).

القسم الثالث: ويضم الفقرات التي تقيس التماسك الاجتماعي، ويبلغ عددها (15) فقرة.

4.3 صدق الأداة:

للتأكد من الأداة تم استخراج دلالة الصدق المنطقي للأداة(صدق المحكمين)، وذلك باللجوء إلى أسلوب التحكيم من قبل مجموعة من المتخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس والقياس والتقويم، والملحق(ج) يبين أسماء المحكمين، فقد عرضت الأداة عليهم بصورتها الأولية والملحق(أ) يبن أداة الدراسة بصورتها

الأولية، وطلب منهم الحكم على صلاحية الأداة وصلاحية فقراتها في قياس ما وضعت لقياسه، وقد كان الغرض من التحكيم التحقق من:

أ- مدى مناسبة الفقرة.

ب- مدى انتماء الفقرة.

ج-مدى دقة ووضوح الفقرة لغوياً.

د- إجراء التعديل المقترح في حالة كون الفقرة غير مناسبة.

وقد تم تعديل بعض الفقرات وحذف بعضها، والملحق (ب) يبين فقرات الأداة بصورتها النهائية.

5.3 ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-retest) على عينة تم اختيارها من خارج عينة الدراسة الأصلية، وتكونت العينة الاستطلاعية من (30) فردا، وتم استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha) لاستخراج ثبات الأداة، والجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2)

قيم معاملات الثبات باستخدام كرونباخ ألفا لأداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	الثبات
عوامل العنف المجتمعي	20	0.83
التماسك الاجتماعي	15	0.87

يتضح من خلال بيانات الجدول(2) أن معامل الثبات لأداة عوامل العنف المجتمعي بلغ (0.83)، أما بالنسبة لأداة التماسك الاجتماعي فقد بلغ معامل الثبات(0.87)، وهي معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض إجراء الدراسة.

6.3 المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصـــفي والتحليلـــي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية(SPSS)، وذلك كما يلي:

1- مقاييس الإحصاء الوصفيّ (Descriptive statistic Measures) لوصف خصائص عيّنة الدراسة بالنسب المئويّة، والإجابة على أسئلة الدراسة وترتيب الأبعاد تنازلياً.

2- تحليل التباين المتعدد (ANOVA)لاختبار الفروقات للمتغيّرات الديمغرافيّة في اتجاهات المبحوثين إزاء المتغيّرات المستقلّة والتابعة.

3- تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA)لاختبار الفروقات للمتغيّرات.

4- معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي للتحقــق مــن ثبات أداة الدراسة

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج

يتضمن هذا الفصل عرضا مفصّلاً لنتائج الدراسة في ضوء الأسئلة المطروحة والتي هدفت إلى الكشف عن اثر العوامل المؤدية إلى العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وعلى النحو الآتي:

أوافق تماما	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوفق تماما
5 درجات	4 درجات	3 درجات	2 درجة	درجة واحدة

واستناداً إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

منخفض	متوسط	مرتفع
أقل من 2.33	أكبر أو يساوي 2.33 وأقل أو يساوي 3.66	أكبر من 3.66

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3.66) يكون مستوى تصورات المشاركين مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد المجتمع على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر أو يساوي (2.33) وأقل أو يساوي (3.66) فإن مستوى التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

1.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

للإجابة عن السؤال الأول والذي كان نصه:" **ما هي اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو عوامل العنف المجتمعي؟**"

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول(3) يبين ذلك:

الجدول(3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عوامل العنف المجتمعي

العوامل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
الاجتماعي	4.36	0.49	1	مرتفعة
الاقتصادي	3.90	0.62	2	مرتفعة
الثقافي	3.66	0.75	3	متوسطة
القانوني	3.54	0.77	4	متوسطة
العنف المجتمعي الكلي	3.86	0.49		مرتفعة

يتبين من الجدول(3) أن اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو عوامل العنف المجتمعي جاءت مرتفعة بوسط حسابي(3.86) وانحراف معياري(0.62)، وقد حل بعد العنف الاجتماعي في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة بوسط حسابي(4.36) وانحراف معياري(0.49)، في حين حل البعد القانوني في المرتبة الأخيرة بدرجة متوسطة بوسط حسابي(3.54) وانحراف معياري(0.77).

وفيما يلي عرض تفصيلي لاتجاهات المبحوثين نحو عوامل العنف المجتمعي وعلى مستوى كل عامل من عوامله(الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والقانوني) وهي كما يلي:

1. العامل الاجتماعي

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعامل الاجتماعي كأحد عوامل العنف المجتمعي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	يساعد انتشار الوساطة على العنف بين أفراد المجتمع	4.41	.770	3	مرتفع
2	يعد التفكك الأسري أحد العوامل المساعدة في العنف المجتمعي	4.53	.689	2	مرتفع
3	يساعد انتشار الكحول والمخدرات على العنف المجتمعي	4.54	.788	1	مرتفع
4	تساهم ظاهرة الشللية في المؤسسات المدنية في العنف المجتمعي	4.26	.702	4	مرتفع
5	يعد تغير القيم والعادات الأخلاقية لدى أفراد المجتمع عاملا مساعداً في العنف المجتمعي	4.06	.858	5	مرتفع
	المجموع الكلي	4.36	0.49		مرتفع

يظهر من الجدول (4) أنّ المتوسط العامّ لاتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية للعامل الاجتماعي كأحد عوامل العنف المجتمعي جاءت بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ(4.36) وانحراف معياري(0.49)، وقد احتلّت الفقرة رقم(3) التي نصها " يساعد انتشار الكحول والمخدرات بين أفراد المجتمع على العنف المجتمعي" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ(4.54)، في حين جاءت الفقرة رقم(5) والتي نصها " يعد تغير القيم والعادات الأخلاقية لدى أفراد المجتمع عاملا مساعداً في العنف المجتمعي" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ(4.06) ومن خلال استعراض فقرات البعد الاجتماعي يلاحظ أن جميع الفقرات جاءت ضمن الدرجة المرتفعة ولم ترد أي فقرة ضمن الدرجة المتوسطة أو المنخفضة.

2. البعد الاقتصادي

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعامل الاقتصادي كأحد عوامل العنف المجتمعي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
6	يساهم ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الأردني في العنف المجتمعي	4.28	0.854	1	مرتفع
7	تسهم زيادة الوافدين إلى الأردن في العنف المجتمعي	3.53	1.131	5	مرتفع
8	تؤدي سيادة القيم المادية في المجتمع إلى زيـــادة العنـــف المجتمعي	3.81	0.957	3	مرتفع
9	يعد الحصول على مسكن ملائم أحد الظـــواهر المنتـــشرة داخل المجتمع	3.71	1.064	4	مرتفع
10	تعد ظاهرة البطالة أحد تداعيات ظاهرة العنف المجتمعي	4.14	0.852	2	مرتفع
	المجموع الكلي	3.90	0.62		مرتفع

يظهر من الجدول (5) أنّ المتوسط العامّ لاتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية للعامل الاقتصادي كأحد عوامل العنف المجتمعي جاءت بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ(3.90) وانحراف معياري(0.62)، وقد احتلّت الفقرة رقم(6) التي نصها " يساهم ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الأردني في العنف المجتمعي" المرتبة الأولـــى بمتوسط حسابـــي بلغ(4.28)، في حين جاءت الفقرة رقم(7) والتي نصها " تسهم زيادة الوافدين إلى الأردن في العنف المجتمعي " في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ(3.53) ومن خلال استعراض الفقرات يلاحظ أن جميع الفقرات جاءت ضمن الدرجتين المرتفعة والمتوسطة، ولم ترد أي فقرة ضمن الدرجة المنخفضة.

2. البعد الثقافي

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعامل الثقافي كأحد عوامل العنف المجتمعي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
11	يساعد تدني المستوى التعليمي للأفراد على ارتكاب العنف	3.68	1.140	2	مرتفع
12	تقوم وسائل الإعلام بدور فاعل للتنبيه بخطـــورة العنـــف المجتمعي	3.59	1.184	4	متوسط
13	تقوم الدولة بكافة مؤسساتها بنشر الوعي بين المـــواطنين لمحاربة العنف المجتمعي	3.55	1.139	5	متوسط
14	تساهم شبكة المعلومات (الانترنت) في انتـــشار ظـــاهرة العنف المجتمعي	3.78	1.071	1	مرتفع
15	تقوم المؤسسات التربوية بدورها في توعية أفراد المجتمع من أخطار انتشار العنف المجتمعي	3.67	1.058	3	مرتفع
	المجموع الكلي	3.66	0.75		متوسط

يظهر من الجدول (6) أنّ المتوسط العامّ لاتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية للعامل الثقافي كأحد عوامل العنف المجتمعي جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ(3.66) وانحراف معياري (0.75)، وقد احتلّت الفقرة رقم(14)التي نصها "تساهم شبكة المعلومات (الانترنت) في انتشار ظاهرة العنف المجتمعي" المرتبة الأولـــى بمتوسط حسابـــي بلغ(3.78)، في حين جاءت الفقرة رقم(13) والتي نصها "تقوم الدولة بكافة مؤسساتها بنشر الوعي بين المواطنين لمحاربة العنف المجتمعي" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ(3.55) ومن خلال استعراض الفقرات يلاحظ أن جميع الفقرات جاءت ضمن الدرجتين المرتفعة والمتوسطة، ولم ترد أي فقرة ضمن الدرجة المنخفضة.

2. البعد القانوني

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعامل القانوني كأحد عوامل العنف المجتمعي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
16	يعتبر ضعف التشريعات القانونية أحد العوامل المساعدة على العنف المجتمعي	3.95	1.074	1	مرتفع
17	تجرم القوانين الأردنية العنف المجتمعي بكافة أشكاله	3.65	1.032	2	متوسط
18	تلتزم الدولة بالتصدي لظاهرة العنف المجتمعي بصورة منتظمة وفعالة	3.44	1.161	3	متوسط
19	يوجد متابعة من جميع السلطات لظاهرة العنف المجتمعي في الأردن	3.36	1.116	4	متوسط
20	يطبق القانون على مرتكبي العنف المجتمعي	3.28	1.216	5	متوسط
	المجموع الكلي	3.54	0.77		متوسط

يظهر من الجدول (7) أنّ المتوسط العامّ لاتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية للعامل القانوني كأحد عوامل العنف المجتمعي جاءت بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ(3.54) وانحراف معياري(0.77)، وقد احتلّت الفقرة رقم(16) التي نصها "يعتبر ضعف التشريعات القانونية أحد العوامل المساعدة على العنف المجتمعي" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ(3.95)، في حين جاءت الفقرة رقم(20) والتي نصها " يطبق القانون على مرتكبي العنف المجتمعي" في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ(3.28) ومن خلال استعراض فقرات البعد الاقتصادي يلاحظ أن جميع الفقرات جاءت ضمن الدرجة المتوسطة باستثناء فقرة واحدة، ولم يرد أي فقرة ضمن الدرجة المنخفضة.

2.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

للإجابة عن السؤال الأول والذي كان نصه:" **ما هي اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو التماسك الاجتماعي؟**" للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والجدول(8) يبين ذلك:

الجدول(8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة على فقرات التماسك الاجتماعي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يتوافر الضابط الاجتماعي(قيم وأخلاق وعادات وتقاليد) لدى أفراد المجتمع	3.76	.978	مرتفع
2	يعمل أفراد المجتمع كمجموعة لإيجاد حلول جذرية للظواهر السلبية التي تلاصق المجتمع(كالمخدرات، والسرقة، والخمر......).	3.24	1.064	متوسط
3	يعد الارتقاء الفكري والاجتماعي أحد أبرز مقومات المجتمع الأردني	3.65	.936	متوسط
4	تتوافر مراكز للتأهيل الأسري والاجتماعي لحل المشكلات الأسرية والمجتمعية.	3.50	1.015	متوسط
5	يتوافر التواصل بين المجتمع ووسائل الإعلام المختلفة لتنمية روح التعاون والتكافل الاجتماعي	3.30	1.032	متوسط
6	يتميز أفراد المجتمع بمعرفتهم بالسلوكيات الاجتماعية السلبية والإيجابية	3.43	1.013	متوسط
7	يتواجد العديد من الأنشطة والفعاليات التي تحوي ميول جميع أفراد المجتمع	3.19	1.134	متوسط
8	بتفاعل أفراد المجتمع مع شكوى أحد أفراد المجتمع من شيء يزعجه	3.36	1.041	متوسط
9	يساند أفراد المجتمع بعضهم بعضا مساندة حقيقية في السراء والضراء	3.34	1.145	متوسط
10	يتمتع أفراد المجتمع بحرية في جميع جوانب الحياة	3.21	1.184	متوسط
11	يهتم أفراد المجتمع باحتياجات بعضهم بعضا	3.13	1.173	متوسط
12	تنتشر ظاهرة الصراع الاجتماعي بين طبقات المجتمع	3.89	0.992	مرتفع
13	يوجد شعور قوي بالانتماء للوطن ومقدراته لدى أفراد المجتمع	3.71	1.044	مرتفع
14	يشعر أفراد المجتمع أنهم سواسية أمام القانون	2.93	1.209	متوسط
15	يتلاحم أفراد المجتمع أمام الأخطار الخارجية والداخلية	3.69	1.041	مرتفع
التماسك الاجتماعي الكلي		3.42	0.634	متوسط

يظهر من الجدول (8) أنّ المتوسط العامّ لاتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو التماسك الاجتماعي جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي بلغ(3.42) وانحراف معياري(0.634)، وقد احتلّت الفقرة رقم(12) التي نصها " تنتشر ظاهرة الصراع الاجتماعي بين طبقات المجتمع" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.89)، في حين جاءت الفقرة رقم(14) والتي نصها " يشعر أفراد المجتمع أنهم سواسية أمام القانون" في المرتبة الأخيرة بين فقرات التماسك الاجتماعي" في المرتبة الأخيرة بين فقرات التماسك الاجتماعي بمتوسط حسابي بلغ(3.93)، ومن خلال استعراض فقرات التماسك الاجتماعي يلاحظ أن الفقرات جاءت ضمن الدرجة المرتفعة والمتوسطة، ولم يرد أي فقرة ضمن الدرجة المنخفضة.

3.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

للإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص: " **هل هناك أثر لعوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي من وجهة نظر العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية؟**"

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتأكد من صلاحية نموذج الدراسة والجدول (9) يبين ذلك.

جدول(9)

تحليل الانحدار المتعدد لأثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي

مصدر التباين	R^2	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الانحدار	0.397	43.866	4	10.967	44.484	.000
الخطأ		66.562	270	.247		
الكلي		110.429	274			

يتبين من الجدول(9) وجود أثر لعوامل العنف المجتمعي مجتمعة على التماسك الاجتماعي، وأن عوامل العنف الأربعة(الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي،

والقانوني) قد فسرت مجتمعة ما نسبته(39.7%) من التباين الكلي في متغير التماسك الاجتماعي، حيث بلغت قيمة(ف)= 44.484، ومستوى دلالتها(000).

ويبين الجدول(10) قيم معاملات الانحدار

جدول(10)

قيم معاملات الانحدار لأثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي

مصدر التباين	b معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ثابت الانحدار	1.446	.290	4.991	.000
البعد الاجتماعي	-.008	.068	-.119	.905
البعد الاقتصادي	-.002	.057	-.044	.965
البعد الثقافي	.145	.054	2.696	.007
البعد القانوني	.421	.051	8.252	.000

يتبين من الجدول(10) أن الأثر كان لبعدين هما: البعد الثقافي والبعد القانوني، حيث بلغت قيمة (ت)= 2.696 و8.252 على الترتيب.

ولكن قد يكون هناك ترابط خطي (تأثير مشترك) بين المتغيرات المستقلة ومن أجل التخلص من بعض المشاكل التي تؤثر على كفاءة نموذج الانحدار المتعدد مثل الترابط الخطي (التأثير المشترك) بين المتغيرات المستقلة Problem Multi-collineaarity، واختلافية التباين Heteroscedasticity في حدود الخطأ العشوائي، والارتباط الذاتي Autocorrelation، تم استخدام أسلوب الانحدار المتدرج(Step Wise Regression Analysis)، والجدول (11) يبين نتائج ذلك.

الجدول(11)

نتائج الانحدار المتدرج(Step Wise Regression Analysis)

البعد	مصدر التباين	R^2	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
القانوني	الانحدار	0.380	41.967	1	41.967	167.350	.000
	الخطأ		68.462	273	.251		
	الكلي		110.429	274			
البعد القانوني والبعد الثقافي	الانحدار	0.397	43.861	2	21.930	89.609	.000
	الخطأ		66.568	272	.245		
	الكلي		110.429	274			

يتضح من الجدول(11) أن البعد القانوني قد فسر لوحده(38%) من الاختلاف في متغير التماسك الاجتماعي، في حين فسر البعدين القانوني والثقافي مجتمعين ما نسبته(39.7%) من الاختلاف في متغير التماسك الاجتماعي.

ويبين الجدول(12) قيم معاملات الانحدار لأثر عاملي العنف المجتمعي(القانوني والثقافي) على التماسك الاجتماعي.

جدول(12)

قيم معاملات الانحدار لأثر العاملين (القانوني والثقافي) على التماسك الاجتماعي

مصدر التباين	b معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
ثابت الانحدار	1.409	.160	8.836	.000
العامل الثقافي	.421	.051	8.318	.000
العامل القانوني	.143	.051	2.782	.006

4.1.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

للإجابة على السؤال الرابع الذي ينص: "**هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) في اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للمتغيرات الديمغرافية؟**"

أولا: بالنسبة للنوع الاجتماعي

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للنوع الاجتماعي والجدول(13) يبين نتائج ذلك.

جدول(13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للنوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي		عوامل العنف المجتمعي	التماسك الاجتماعي
ذكور	المتوسط الحسابي	3.39	3.80
	العدد	143	143
	الانحراف المعياري	0.61	0.52
إناث	المتوسط الحسابي	3.46	3.93
	العدد	132	132
	الانحراف المعياري	0.66	0.44

يتبين من الجدول(13) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للنوع الاجتماعي، ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) والجدول(14) يبين نتائج ذلك:

جدول(14)

تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) للفروق في كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للنوع الاجتماعي

التأثير	القيمة	ف المناظرة	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي Hotllings trace	.016	2.126[a]	.121

يتبين من الجدول(14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) في كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للنوع الاجتماعي حيث بلغت قيمة(ف) =2.123، ومستوى دلالتها(0.121).

ثانيا: الحالة الاجتماعية

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للحالة الاجتماعية والجدول(15) يبين ذلك:

جدول(15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية		عوامل العنف المجتمعي	التماسك الاجتماعي
أعزب	المتوسط الحسابي	3.50	3.92
	العدد	75	75
	الانحراف المعياري	0.60	0.47
متزوج	المتوسط الحسابي	3.39	3.85
	العدد	181	181
	الانحراف المعياري	0.66	0.50
مطلق	المتوسط الحسابي	3.52	3.79
	العدد	11	11
	الانحراف المعياري	0.40	0.49
أرمل	المتوسط الحسابي	3.38	3.83
	العدد	8	8
	الانحراف المعياري	0.53	0.33

يتبين من الجدول(15) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للحالة الاجتماعية، ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) والجدول(16) يبين ذلك:

جدول(16)

تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) للفروق في كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للحالة الاجتماعية

التأثير	القيمة	ف المناظرة	مستوى الدلالة
الحالة الاجتماعية Wilks Lambda	.989	0.487	0.818

يتبين من الجدول(16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة(ف) =0.487، ومستوى دلالتها(0.818).

ثالثا: العمر

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للعمر والجدول(17) يبين ذلك:

جدول(17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا العمر

العمر		العنف المجتمعي	التماسك الاجتماعي
30سنة فاقل	المتوسط الحسابي	3.47	3.92
	العدد	96	96
	الانحراف المعياري	.61	0.51
31-35	المتوسط الحسابي	3.43	3.89
	العدد	66	66
	الانحراف المعياري	.58	0.39
36-40	المتوسط الحسابي	3.40	3.82
	العدد	72	72
	الانحراف المعياري	.68	0.53
41سنة فأكثر	المتوسط الحسابي	3.34	3.76
	العدد	41	41
	الانحراف المعياري	.70	0.48

يتبين من الجدول(17) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للعمر، ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) والجدول(18) يبين ذلك:

جدول(18)

تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) للفروق في كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للعمر

التأثير	القيمة	ف المناظرة	مستوى الدلالة
العمر Wilks Lambda	.985	.671	.673

يتبين من الجدول(19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للعمر حيث بلغت قيمة(ف) =0.671، ومستوى دلالتها(0.673).

رابعا: المؤهل العلمي

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للمؤهل العلمي والجدول(19) يبين ذلك:

جدول(19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للمؤهل العلمي

المتغير	المؤهل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
العنف المجتمعي	ثانوية عامة	3.90	0.52	28
	دبلوم متوسط	3.86	0.48	47
	بكالوريوس	3.85	0.46	128
	دراسات عليا	3.87	0.52	72
التماسك الاجتماعي	ثانوية عامة	3.44	0.52	28
	دبلوم متوسط	3.37	0.68	47
	بكالوريوس	3.38	0.64	128
	دراسات عليا	3.52	0.63	72

يتبين من الجدول(19) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للمؤهل العلمي، ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) والجدول(20) يبين ذلك.

جدول(20)

تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) للفروق في كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للمؤهل العلمي

التأثير	القيمة	ف المناظرة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي Wilks Lambda	0.987	0.599	0.731

يتبين من الجدول(20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥α) كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للمؤهل العلمي حيث بلغت قيمة(ف) =0.599، ومستوى دلالتها(0.731).

خامسا: الدخل

للإجابة عن سؤال الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا لمستوى الدخل، والجدول(21) يبين نتائج ذلك.

جدول(21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للدخل

المتغير	الدخل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
العنف المجتمعي	250دينار فأقل	4.0695	.46001	41
	500−251	3.8062	.46471	154
	750−501	3.9744	.49344	45
	1000−751	3.7350	.54823	20
	1001دينار فأكثر	3.7400	.50611	15
التماسك الاجتماعي	250دينار فأقل	3.6618	.60707	41
	500−251	3.3225	.61713	154
	750−501	3.5200	.64739	45
	1000−751	3.5467	.58143	20
	1001دينار فأكثر	3.3511	.74895	15

يتبين من الجدول(21) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات أفراد العينة لكل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للدخل، ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) والجدول(22) يبين ذلك.

جدول(22)

تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) للفروق في كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تبعا للدخل

التأثير	القيمة	ف المناظرة	مستوى الدلالة
الدخل Wilks Lambda	.926	2.649	.007

يتبين من الجدول(22)وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للدخل حيث بلغت قيمة(ف) =2.649، ومستوى دلالتها(0.007).

ولمعرفة في أي من المتغيرين توجد تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي للفروق في كل متغير على حدا والجدول(23) يبين ذلك:

الجدول(23)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق في الدخل بين عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي

المصدر		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	العنف المجتمعي	2199.768	1	2199.768	9655	.000
	التماسك الاجتماعي	1783.752	1	1783.752	4555	.000
الدخل	العنف المجتمعي	3.359	4	.840	3.686	.006
	التماسك الاجتماعي	4.700	4	1.175	3.000	.019
الخطأ	العنف المجتمعي	61.516	270	.228		
الكلي	التماسك الاجتماعي	105.729	270	.392		
	العنف المجتمعي	4171.148	275			
	التماسك الاجتماعي	3333.098	275			

يتبين من الجدول(23) وجود فروق في كلا المتغيرين، ولمعرفة اتجاه الفروق تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول(24) يبن ذلك:

الجدول(24)

نتائج اختبار شافية للمقارنات البعدية لمتغير الدخل في عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي

المتغير			متوسط الفروق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة
العنف المجتمعي	250 دينار فأقل	500-251	.2633*	.08388	.045
		750-501	.0951	.10305	.931
		1000-751	.3345	.13019	.162
		1001دينار فأكثر	.3295	.14403	.267
	500-251	750-501	-.1683	.08089	.366
		1000-751	.0712	.11345	.983
		1001دينار فأكثر	.0662	.12911	.992
	750-501	1000-751	.2394	.12828	.482
		1001دينار فأكثر	.2344	.14231	.607
	1000-751	1001دينار فأكثر	-.0050	.16304	1.000
التماسك الاجتماعي	250 دينار فأقل	500-251	.3393*	.10997	.050
		750-501	.1418	.13510	.894
		1000-751	.1151	.17068	.978
		1001دينار فأكثر	.3107	.18883	.609
	500-251	750-501	-.1975	.10604	.484
		1000-751	-.2242	.14874	.686
		1001دينار فأكثر	-.0286	.16926	1.000
	750-501	1000-751	-.0267	.16817	1.000
		1001دينار فأكثر	.1689	.18657	.936
	1000-751	1001دينار فأكثر	.1956	.21374	.933

* تعني ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$)

يتبين من الجدول(24) أن الفروق هي بين ذوي الدخل(250 دينــار فأقــل) وذوي الدخل(250 دينار فأقل) ولصالح ذوي الدخل(251−500)، في حين لم يتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) بــين ذوي بقيــة الدخول، أي أن ذوي الدخل(250 دينار فأقل) أكثر تصوراً لعوامل العنف المجتمعي وللتماسك الاجتماعي.

2.4 مناقشة النتائج

1. مناقشة نتائج السؤال الأول والذي كان نصه:" ما هي اتجاهات العــاملين فــي الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقيــة نحــو عوامل العنف المجتمعي؟"

أشارت النتائج إلى أن اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة فــي إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو عوامل العنف المجتمعــي جــاءت مرتفعة بوسط، وقد حل البعد الاجتماعي في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة، وبنــاء على ذلك فإن أغلبية العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية يرون أن العنف العائد إلى أسباب اجتماعية هو العنف السائد في المجتمع ثم يليه العنف العائد إلى أسباب اقتصادية، ويرون أن العنف العائد إلــى غياب القانون والتشريعات جاء في المرتبة الأخيرة من وجهة نظرهم، وهذا يعني أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية هي أكثر العوامل التي تدفع نحو عوامــل العنــف المجتمعي، وهذا يعني أن غياب معايير عامة للسلوك في مجالات الحيــاة المختلفــة وانخفاض قيمة احترام الآخر والتنشئة الاجتماعية، مثل استخدام العقاب البدني اتجاه الأبناء، وقد يكون مصدر العنف هو الشبكة الاجتماعية التي تقع فيها العائلة، المتمثل في البيئة الاجتماعية، أو الثقافة المتوازية والسائدة في المجتمعات الأسرية والأحياء أو زملاء المدارس وغير ذلك.

ويرى دوركايم العنف ظاهرة ثقافية أتت من رياح التطور الاجتماعي، وتحول المجتمعات الإنسانية من بسيطة إلى مركبة، والعنف يأتي نتيجة لسياقات وظــروف اجتماعية معينة سمحت بذلك، ولعل الظروف الاقتصادية الضاغطة، وما يتعرض له

المجتمع من تغيرات عميقة تركت آثارها في بنيــة المجتمــع ومنظومتــه القيميــة والمعيارية، يمثل بيئة مناسبة لتنامي العنف بكل مستوياته، وفي المجالات جميعهــا التي يتفاعل في إطارها الأفراد، حتى أصبح العنف سيد الموقف، وبات اللجوء إليــه أو التهديد به لفض المشكلات البسيطة، أو المعقدة أمرا محتوما، إلى الحد الذي غدا يهدد فيه بتغير طبيعة العلاقات القائمة.

وهذا ما تشير إليه نظرية التفكك الاجتماعي التي ترى أن التفكك الاجتمــاعي يلعب دورا قويا في نمو ظاهرة السلوك العنفي، باعتبار أن الفرد يرتبط بمجموعــة من الوحدات الاجتماعية والنظم (الشهري، 2009) ويتفق ذلك أيضا مــع نظريــة الاختلاط التفاضلي لسذرلاند الذي يرى أن السلوك الإجرامي سلوك مــتعلم يتعلمــه الفرد من محيطه الاجتماعي، بحسب درجة التقارب بين الفرد ومحــيط المخالطــة الطبيعية فكلما زاد هذا التقارب زادت إمكانية التعلم.

ومن المعروف أن الاقتصاد بكل تقلباته وما يلحقها من تغيرات مــؤثرة فــي المجتمعات الفقيرة من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات العنف، وتبشر العولمــة التي تجتاح العالم بمزيد من الأزمات الاقتصادية للدول والمجتمعات المسحوقة، ممــا يزيد الفجوة بين الدول الغنية، والدول الفقيرة، ويتوقع أن يكــون العنــف رد الفعــل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عــن ســخط المجتمعــات والفئــات المطحونة.

وهذا يتفق مع نتائج دراسة (جميــل، 2007) التــي أكــدت دور الأوضــاع الاقتصادية المتدنية في إشاعة العنف داخل المجتمع العراقي. واتفقت أيضا مع نتائج دراسة (الشهري، 2009) التي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطيــة بــين العنــف وأساليب التنشئة الاجتماعية .

واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (البداينة وآخرون، 2009) التي أظهرت أن أكثر من نصف العينة أشاروا لوجود مشكلات مثل المشاجرات الطلابية والبطالة والفقر، كما أشارت إلى أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة باعتقادهم بخطورة العنــف الطلابي كمشكلة اجتماعية، وأشارت أغلبية العينة إلى وجود العنف فــي المجتمــع المحلي.

واتفقت أيضا مع نتائج دراسة (شتيوي، وآخرون، 2010) التي عزت الأسباب والعوامل التي أسهمت في العنف المجتمعي إلى الدور المتنامي للأطر التقليدية كالعائلة والعشيرة ومسقط الرأس، كما أن المشاكل التي يعاني منها الشباب الأردني كالبطالة، والإحباط السياسي، والاجتماعي، والنفسي، كانت عاملاً مهماً جداً في انتشار هذه الظاهرة، إضافة إلى ضعف الثقافة القانونية لدى المواطنين، وعدم الثقة بتطبيق القانون بالتساوي، أدى إلى عدم احترام القانون والتطاول عليه.

واتفقت مع دراسة (الطويل، 2011) التي أظهرت أن عامل الواسطة والمحسوبية جاء في المرتبة الأولى من بين جميع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسببة للعنف المجتمعي، ثم تلاه التفكك الأسري، ثم عامل البطالة. واتفقت مع دراسة (الطويل، 2011) أيضا التي أظهرت أن الطلبة يرون أن عوامل التنشئة الاجتماعية تُسهم في شيوع العنف المجتمعي أكثر من عوامل الضغوط العامة، واتفقت مع نتاج دراسة دونيس (Donis, 2006) التي أظهرت وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب.

2. **مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني** الذي ينص: " ما هي اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو التماسك الاجتماعي؟"

أظهرت النتائج أنّ المتوسط العامّ لاتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية نحو التماسك الاجتماعي جاء بدرجة متوسطة، وهذا يعني أن أكثر من نصف عينة الدراسة يرون أن التماسك الاجتماعي داخل المجتمع الأردني ما زال موجودا ولكن ليس بنفس درجة شعورهم بوجود ظاهرة العنف المجتمعي، وقد يعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الأردني الذي ما زال متمسكا ببعض العادات والتقاليد والقيم المجتمعية، فنلحظ أن أفراد المجتمع يتفاعلون مع شكوى الآخرين، ويهتمون باحتياجات بعضهم بعضا، إضافة إلى مساندة أفراد المجتمع بعضهم بعضا مساندة حقيقية في السراء والضراء، ويظهر أن أفراد المجتمع يعملون كمجموعة لإيجاد حلول جذرية للظواهر السلبية التي تلاصق المجتمع.

وهذه العادات ما زال أغلبية المجتمع الأردني يتمسكون بها، فنحن نشعر بتماسك أفراد المجتمع خاصة في إذا ما وقع على أحدهم مصيبة، وهذا يعود لأن المجتمع الأردني يتصف بالبداوة التي ما زالت متأصلة في غالبية أفراده، وهذا لا يعني خلو المجتمع الأردني من بعض المظاهر التي تعد غريبة عليه، مثل العنف داخل جامعاتنا ومدارسنا، إضافة إلى أن بعض الظواهر السلبية التي اتصف بها المجتمع الأردني تظهر بوضوح في بعض المناطق، مثل ظاهرة الثأر، والعشائرية، والتعصب للقبيلة أو للمنطقة.

3. **مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث** الذي ينص: " هل هناك أثر لعوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي من وجهة العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية؟"

أظهرت النتائج وجود أثر لعوامل العنف المجتمعي مجتمعة على التماسك الاجتماعي، وأن أنواع العنف الأربعة(الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، والقانوني) قد فسرت مجتمعة ما نسبته(39.7%) من التباين الكلي في متغير التماسك الاجتماعي.

وهذا يعني أن عوامل العنف المجتمعي بأبعاده الكلية يؤثر على التماسك الاجتماعي، فكلما ارتفع العنف المجتمعي زاد التفكك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وكذلك كلما أصاب التماسك الاجتماعي خلل معين زاد العنف بين أفراد المجتمع، وهذا يتفق مع ما يشير إليه (أبو توتة، 1998) في أن دواعي التفكك الاجتماعي تتمثل في التغيرات السريعة التي تحدث داخل المجتمع، فعندما يتعرض المجتمع لحالة من عدم الاستقرار في العلاقات القائمة بين أعضائه فإن الترابط الاجتماعي ينعدم بين أجزائه(أبو توتة، 1998).

وتتفق مع نظرية التفكك الاجتماعي التي تتلخص في أن ارتفاع معدلات الجريمة في مركز المدينة سببه التفكك الاجتماعي الناتج عن التحضر والزيادة السكانية والحراك الاجتماعي، كما أن العلاقات الاجتماعية الجيدة بين الأفراد تعمل على منع الجريمة والانحراف، وهنا يسود التنظيم الاجتماعي، وبخلاف ذلك يسود التفكك الاجتماعي مما يزيد من فرصة العنف والجريمة.

4. **مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع** الذي ينص: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في اتجاهات العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية لكل من العنف عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للمتغيرات الديمغرافية؟"

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كل من عوامل العنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي تعزى للمتغيرات (النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية، العمر، المؤهل العلمي) وهذا يعني أنهم كانوا بنفس الدرجة للعنف المجتمعي والتماسك الاجتماعي فلا فرق يعود إلى نوع الجنس، ذكرا كان أم أنثى، ولا تأثر بالحالة الاجتماعية أعزب كان أم متزوجا أم مطلقا أم أرمل، ولا في العمر أكان شاباَ أم كان عجوزا، ولا فرق يعود لمن يحملون المؤهلات العالية أو المتدنية، فجميعهم بنفس الدرجة، وقد يعود ذلك إلى أنهم يقطنون في إقليم الجنوب ويتشابهون بالظروف الاجتماعية العامة. وأظهرت النتائج كذلك ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الدخل.

واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الطويل، 2011 أ) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المسببة للعنف المجتمعي تعزى لمتغيرات (الجنس، والمستوى الدراسي). واختلفت كذلك مع دراسة نتائج دراسة(الطويل، 2011 ب) التي أشارت إلى وجود أثر دال إحصائيا لمتغيري الجنس والمستوى الدراسي في وجهات نظر الطلبة، لعوامل شيوع ظاهرة العنف المجتمعي. وبالنسبة إلى متغير الدخل فقد اختلفت مع نتائج دراسة (الطويل، 2011 أ) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لدخل الأسرة.

وقد يعود هذا الاختلاف إلى الاختلاف في مجتمع الدراسة الذي طبقت عليه دراسة (الطويل، 2011 أ) ودراسة (الطويل، 2011 ب) فقد تكون مجتمع الدراستين من طلبة الجامعة، بينما تشكل مجتمع الدراسة الحالية من العاملين في الكليات الجامعية المتوسطة في إقليم الجنوب ممن هم أعضاء هيئة تدريس وإداريين.

4.3 التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. العمل على زيادة الدور التوعوي للمؤسسات التعليمية في توضيح مخاطر العنف المجتمعي.
2. العمل على حل مشكلة الفقر والبطالة من قبل الدولة، من خلال فتح المشاريع التنموية، ورفع أجور العمل.
3. أظهرت النتائج تدني البعد القانوني لذلك يوصى بـ تفعيل القوانين والتشريعات، لتكون رادعة بحق من يُمارس العنف بأشكاله المختلفة.
4. الحد من بعض المظاهر التي تساعد على تفشي العنف المجتمعي مثل: الواسطة والمحسوبية
5. إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية التي تتناول متغيرات أخرى تتأثر بالعنف المجتمعي، مثل: معدلات التنمية، والأمن والاستقرار وغيرها.

المراجع

أ. المراجع العربية

إبراهيم، حسنين (1999). **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط2 ابريل ص ص 237-283.

إجلال، حلمي، (1999)، **العنف الأسري**، دار قباء، القاهرة.

احمد، سهير، (2009) **علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض.

إسماعيل، قباري (2005). **قضايا علم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليليه نقدية**، ط1، منشأة المعارف المصرية، الإسكندرية.

البداينة، ذياب، (1999)، **واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البداينة، ذياب، والطراونة، اخليف، والعثمان، حسين، وأبو حسان، ريم، (2009)، **عوامل الخطورة في البيئة الجامعية لدى الشباب الجامعي في الأردن.** منشورات المجلس الأعلى للشباب ومركز إعداد القيادات الشبابية، عمان، الأردن.

أبو توتة، عبدالرحمن، (1998)، **علم الإجرام**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

جابر، عبد الحميد و كفافي، علاء الدين (1996). **معجم علم النفس والطب النفسي**، جزء8، دار النهضة العربية، القاهرة.

الجعفراوي، إيناس (2002)، **دراسة بيولوجية على مرتكبي السلوك الإجرامي**، المؤتمر السنوي الرابع " الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، من الفترة 6-2002/4/9.

جلبي، خالص (1998). **سيكولوجية العنف وإستراتيجية الحل السلمي** ، دار الفكر المعاصر، بيروت.

جميل، أسماء، (2007)، **العنف الاجتماعي: دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي: مدينة بغداد نموذجا**، دار الشؤون الثقافية العامة في بغداد، العراق.

الجندي، محمد، (1999)، **جرائم الأحداث في الشريعة الإسلامية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

الجوهري، محمد(1998)، **علم الاجتماع: النظرية، الموضوع، المنهج**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الحسن، إحسان (2008). **علم اجتماع العنف والإرهاب: دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

الحسين، نورالدين، (2004)، **العنف الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات**، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، وزارة التعليم العالي، دمشق، سوريا.

الخولي، محمود (2006). **العنف في مواقف الحياة اليومية: نطاقات التفاعل**، سلسلة قضايا العنف(1)، دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

رؤوف، عبيد، (1986)، **أصول علم الإجرام والعقاب**، دار الفكر العربي، القاهرة.

الرازي، أبو بكر محمد عبدالقادر، (2005)، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الراهون، محمد (1998). **الاستراتيجية الأمنية التنموية للشيخ زايد بن سعيد آل مكتوم**، في ندوة الأمن والتنمية، القيادة العامة لشرطة دبي ، مركز البحوث والدراسات، ص ص 144-204.

الربايعة، أحمد، (1988)، أثر العوامل الاجتماعية في الدفع إلى ارتكاب الجريمة: دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة المسجونين في المجتمع الأردني، **مؤتة للبحوث والدراسات**، مجلد3، العدد1، ص123-167.

آل رشود، سعد محمد، (2001)، **اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو العنف**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الرفاعي، السيد، (2003)، **إساءة معاملة الطفل وعلاقتها ببعض لمشكلات النفسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، مصر.

زايد، أحمد، ونصر، سميحة، وعبدالحميد، محمد، والعتر، فكري، وغالب، هالة (2002). العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، **منشورات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا**، القاهرة، مجلد1، العدد3، ص44-82.

الزعفوري، عمر، (2010)، محاولة لفهم الأشكال الجديدة للعنف في ضوء التجارب التديثية في المجتمعات التابعة، **مجلة إضافات**، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، المجلد6، العدد12، ص36-88.

السنوي، معتصم (2002). العنف والعدوان في برامج التلفاز وأثره في تنشئة الطفل العربي، **مجلة التربية**، العدد 142، السنة31، ص 277.

شتيوي، موسى، وخيري، مجدالدين، والصمادي، جميل، و أبو عرابي، غازي، وكرادشة، منير، (2010). **العنف المجتمعي في الأردن**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صندوق دعم البحث العلمي، عمان.

شحاته، عبدالمنعم، (1996)، الإعلام والعنف: موجة العنف: مسؤولية الفرد أم المجتمع، **مجلة الدراسات الإعلامية**، القاهرة، المجلد4، العدد82، ص ص51-103.

شكور، جليل (1997). **العنف والجريمة**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

الشنقيطي، محمد ساداتي (1998): **الإعلام الإسلامي: المنهج**، دار عالم الكتب، الرياض.

الشهري، علي عبدالرحمن، (2003)، **العنف في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلاب**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشهري، علي نوح، (رمضان شوال صفر)، **العنف لدى طلاب المرحلة المتوسطة في ضوء بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية في مدينة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

شوقي، طريف، (1994)، **العنف في الأسرة المصرية، دراسة نفسية استكشافية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

الصالح، مصلح (1999). **الضبط الاجتماعي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

الصبيحي، فريال؛ والرواجفة، خالد، (2010)، العنف الطلابي وعلاقته ببعض المتغيرات، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد3، العدد1، ص14-56.

الصفتي، مصطفى وآخرون، (2000)، **علم النفس الاجتماعي والصحة النفسية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية

صن، أمارتيا، (2008)، **الهوية والعنف وهم المصير الحتمي**، ترجمة: سحر توفيق، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

طالب، أحسن مبارك، (2003)، **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الطاهر، حسين محمد، (2009)، **الأساليب التربوية الحديثة في التعامل مع ظاهرة العنف الطلابي**، وزارة التربية والتعليم، إدارة التطوير والتنمية، الكويت.

الطويل، هاشم، (2011 أ)، الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للعنف المجتمعي من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلـد4، العدد1، ص113-149.

الطويل، هاشم، (2011 ب)، العنف المجتمعي وعلاقتـه بـالقوانين، ومؤسـسات التنشئة، والضغوط العامة، من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد4، العدد2، ص22-71.

الطيار، فهد بن علي، (2005)، **العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لـدى طـلاب المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

أبو الطيف، ديب (1983) **القيم الأخلاقية والقانون العام**، المعرفة مجلد22، العدد8، ص63-104.

الظاهري، مريم، (2002)، مدى إسهام الإدارة الجامعيـة فـي مواجهـة العنـف الطلابي، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، المجلد1، العدد11، 218-272.

أبو عاقلة، محمد، (2000) **المعاملة الوالدية كمـا يـدركها الأبنـاء والمـستوى الاجتماعي – الاقتصادي وعلاقته بالسلوك العدواني لدى الأبنـاء، رسـالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية، الأردن.

عبدالرحمن، محمد السيد، (1998)، **نظريات الشخصية**، دار قباء، القاهرة.

عبدالله، تيسير؛ وأبو فخيدة، جمعة، (2009)، اتجاهات طلبة جامعة القـدس نحـو العنف الجامعي، **مجلة اتحـاد الجامعـات العربيـة**، المجلـد4، العـدد52، ص549-599.

عبد الله، محمد (1998). **البعد الأمني لمسيرة التنمية في دولة الأمارات العربيـة المتحدة**، في ندوة الأمن والتنمية، القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات،أبحاث ندوة دبي، ص ص 7-31.

العدوي، محمد (2002). **أنماط العنف في العشوائيات ومحدداته في إطار المفاهيم المستجدة للأمن**، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف

في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، من الفترة 6-2002/4/9 .

العساسفة، رامي عودةالله، (2011)، **مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي وعلاقتها بالعنف الطلابي: دراسة ميدانية في جامعة مؤتة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

علاوي، محمد حسن، (1998)، **سيكولوجية العدوان والعنف في الرياضة**، مركز الكتاب للنشر، القاهرة.

العمري، صالح (2002). **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

العيسوي، عبد الرحمن، (2001)، **جنوح الشباب المعاصر ومشكلاته**، منشورات الجبلي الحقوقية، بيروت، لبنان.

غانم، عبدالله، (2004)، **جرائم العنف وسبل المواجهة**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

القرالة، علي عبدالقادر، (2011)، **مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات**، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن.

الكردي، محمود (2002). **السكن العشوائي والعنف الأسري**، المؤتمر السنوي الرابع، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

لطفي، طلعت إبراهيم، (2001)، **الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب**، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي.

لوتاه، مريم سلطان، (2004)، الإرهاب: قراءة لما وراء ظاهرة العنف في الوطن العربي، **شؤون عربية**، المجلد2، العدد119، ص37-113.

مجذوب، فاروق، (1998)، دينامية المجال العدواني عند الإنساني، **مجلة الثقافة النفسية**، المجلد3، العدد9، ص66-102.

المحادين، حسين طه، (2009)، **التعددية وقيم الحوار...قراءة تطبيقية / تفكيكية للسلوك الحياتي في مجتمعنا الأردني الراهن**، مؤسسة عبدالحميد شومان، عمان، الأردن.

المالكي، عبد الحفيظ (2008). **نحو بناء إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري في مواجهة الإرهاب:دراسة وصفية لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية،** رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المختار، محمد، (1999)، **الاغتراب والتطرف نحو العنف**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

المطوع، محمد؛ وحسن، طه (2006). العنف في مجتمع الإمارات: أشكاله وأسبابه ونتائجه، دراسة ميدانية على طلاب جامعة الإمارات العربية المتحدة، **حوليات آداب عين شمس**، مجلد34، العدد14، ص921-971

المطيري، عبد المحسن عمار(2006)، "**العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

المعايطه، خليل (2000). **علم النفس الاجتماعي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (1994)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان.

نجيب، فريدون (1998). **الأدوات الاقتصادية لتخفيف حدة التوترات الأمنية**، في ندوة الأمن والتنمية، القيادة العامة لشرطة دبي ، مركز البحوث والدراسات، ص ص 32-56.

نصر، سمية، (2003). **العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري**، المجلة الجنائية القومية، مجلد 46، عدد 2، ص 111.

الوريكات، عايد عواد، (2008)، **نظريات علم الجريمة**، ط2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وطفة، علي أسعد، (2001)، **علم اجتماع المدرسي**، مجمع المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

يحيى، خولة أحمد، (2000)، **الاضطرابات السلوكية والانفعالية**، دار الفكر، عمان، الأردن.

يوسف، منى (2002). **نحو إستراتيجية لمواجهة العنف في المجتمع المصري**، المؤتمر السنوي الرابع "الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، من الفترة 6–2002/4/9.

ب. المراجع الأجنبية

Astor, R. & Meyer, A. (2005). Where Girls and Woman Won't Go: Female Students, Teacher, and Social Worker Views of School Safety, **Social Work in Education**, 21(4), 201 ،220.

Bandura A. (1965). **Inflence of Models: Reinforccment Contingencies on the Acquisiton of Immitative Responses**. Personality and Social Psychology. 1: 589-590.

Bronfen, brenner, U. (1996). Ecology of the family as a context for human development: Research perspectives**. Developmental Psychology**, 22, 723-742.

Carlson B.(1997). A Stress and Coping Approach to Intervention with Abused Women. **Family Relation**. 46, 291-298 .

Donis Fougére (2006), "**Youth Unemployment and Crime in France**", Discussion paper No. 5600, Centre of Economic Policy Research, UK

Mark, R. Whaley, & P. Chamberlain, (2004), The Prevention fo Violent Behavior by Chronic and Seriouse Male Juvenile Offenders: A 2-Year Folow – up of Randomized Clinical Trial, **Journal of Emotional & Behavior Disorder** , Spring 2004, Vol 12. No 1

Wilsin (1970). **The Oxford dictionary of English proverbs**. third edition , Oxford University Press. Pp. 22.

Robert C. & Barish MS. (2001). Legislation and Regulations Workplace Violence in the United States and British Cloumbia, **American Journal of Preventive Medicaine**. 20(2),149-154.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ الدكتور...المحترم

تحية طيبة وبعد .....

يقوم الطالب بإجراء دراسة بعنوان: "**أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي**. وذلك كمتطلب للحصول على درجة الدكتوراة في تخصص علم الجريمة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على أسئلتها، تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) التي نعرضها أمامكم، وأمام كل فقرة سلم من خمس درجات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وكان سلم التدرج للأداة على النحو التالي:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوفق بشدة
5 درجات	4 درجات	3 درجات	2 درجة	درجة واحدة

وإليكم أداة الدراسة (الاستبانة) مكونة من ثلاثة أجزاء هي:

الجزء الأول: المتغيرات الديمغرافية.

الجزء الثاني: الفقرات التي تقيس العنف المجتمعي.

الجزء الثالث: الفقرات التي تقيس التماسك الاجتماعي

أرجو أن يكون التحكيم من الجوانب التالية: (مناسبة الفقرة، وضوح الصياغة، انتماء الفقرة للمجال، إضافة أو تعديل ما ترونه مناسباً)

واقبلوا فائق الاحترام

علاء عبدالحفيظ المجالي

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

تحية طيبة وبعد......

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان: "**أثر عوامل العنف المجتمعي على التماسك الاجتماعي**. وذلك كمتطلب للحصول على درجة الدكتوراة في تخصص علم الجريمة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على أسئلتها، تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة)، أرجو الإجابة عن كل سؤال حسب ما ينطبق على إجابتك، علما أن جميع إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً حسن تعاونكم

علاء عبدالحفيظ المجالي

المتغيرات الديمغرافية:

1. النوع الاجتماعي:	ذكـــــــر	☐	أنثـــــــى	☐
2. الحالة الاجتماعية:	أعـــزب	☐	متـــزوج	☐
	مطلـــق	☐	أرمـــــل	☐
3. العمر:	30 سنة فأقــل	☐	31- 35 سنة	☐
	36 – 40 سنة	☐	41 سنة فأكثــر	☐
4. المؤهل العلمي:	ثانوية عامة فأقل	☐	دبلوم متوســـ	☐
	بكالوريــــــوس	☐	دراسات عليـــ	☐
5. الدخل الشهري:	250 دينار فأقــل	☐	251–500 دي	☐
	501–750 دينار	☐	751–1000 دي	☐
	1001 دينار فأكثر	☐		